



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ



عنوان المذكرة:

إستراتيجية التنمية الزراعية في
الجزائر بعد الاستقلال 1962-1990
دراسة تحليلية نقدية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إشراف الأستاذ:
*الطيب العماري

إعداد الطالبة:
*الزهرة بشكي

السنة الجامعية : 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرَی اللَّهِ عَمَلِكُمْ وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ

سَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ

بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

الآیة 105 سورة التوبة

شكر و تقدير

أشكر الله و أحمده حمدا كثيرا مباركا على توفيقه لنا لانجاز هذا العمل أتقدم بالشكر والتقدير
العماري الطيب الذي كان له الفضل في إتمام هذا العمل بفضل توجيهاته
ونصائحه رغم التزاماته ومسؤولياته إلى أن استوى هذا العمل . كما أتقدم بالشكر الجزيل
العلوم الإنسانية خاصة أساتذة التاريخ الذين أفادوني بالنصائح العلمية
أتوجه بالشكر الجزيل الى أساتذة كلية الاقتصاد .

وأیضا إلى الهيئات العلمية التي أسهمت في انجاز هذا البحث عن طريق تقديم بعض
التسهيلات بغية الوصول إلى المادة العلمية وأخص بالذكر عمال المكتبة بالكلية وخارج
الكلية .

كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد .

فلهم جزيل الشكر

بشكي الزهرة

مقدمة

تعد الزراعة من أهم القطاعات والميادين التي تعمل الدولة على تنميتها وتطويرها وفقا للمتطلبات الغذائية الأساسية للسكان باعتبارها أولى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي يركز عليها النشاط الإنساني العقلي والبدني إلى حد كبير على مقدار ونوع وجودة ما تمده الزراعة من غذاء وكساء ، فالغذاء يؤثر على قدرته الفكرية وعلى مدى مثابته و على ما يتولاه من أعمال ، أي أن الزراعة هي المصدر الذي يستمد الإنسان منها معظم غذائه بل ويعد المصدر الأساسي الذي يكاد يكون المصدر الوحيد له باعتبار أن الإنسان منذ أن عاش فوق الكرة الأرضية وهو يبحث عن حاجته الأساسية من مأكّل وملبس وكساء لكن طلب حاجته للغذاء ومحاولته المستمرة للسيطرة على إنتاجه هي شغله الشاغل ومن اجل تحقيق التحرر الغذائي .

والجزائر بلد اقتصادي عرفت في تاريخها الطويل بأنها بلد الخيرات تتنافس عليها الدول و الإمبراطوريات منذ القديم مثل الإمبراطورية الرومانية والبيزنطية وصولا إلى الاستعمار الفرنسي ، فقد شهدت الجزائر تعاقب فترتين من الحكم الأولى هي فترة الحكم التركي فرغم الوسائل المحدودة و التمركز الضعيف والإدارة الصغيرة إلا أنها تمكنت من توفير نظام عام وبناء أسس اقتصادية داخل الجزائر أساسها القطاع الزراعي مما جعل الجزائر من أكثر دول منطقة البحر المتوسط إنتاجا للموارد الزراعية و المصدرة للحبوب خاصة القمح وكان الإنتاج يكفي لحاجيات السكان ما جعل الجزائر تمول الدول الأوربية بمنتجاتها وكانت فرنسا من بين هذه الدول التي قدمت لها الجزائر دفعات كثيرة من الحبوب خاصة فترة المجاعات، ورغم ذلك فرنسا لم تكفي بهذه المساعدات بل تحولت عندها إلى أطماع استعمارية أصبحت أكثر وضوحا بعد احتلالها للجزائر هدفها الاستيلاء على الأراضي الخصبة وتمليكها للمعمرين فإذا كان الإنسان الجزائري يعتبر الأرض الزراعية أساس وجوده ودعمه بقاءه فان المستعمر ربط نفسه بالأرض و أصبح



الاستيلاء عليها و الاستئثار بها على رأس الاهتمامات التي فتتت تراود الحكام الفرنسيين العسكريين و المدنيين ، فعملوا منذ الوهلة الأولى على إتباع سياسة الاستيطان البشري و الاستغلال الاقتصادي و ذلك لأمرين الأول من أجل حل الصراع الاجتماعي في فرنسا أما الثاني تشجيع الهجرة إلى الجزائر وتحقيق أهدافها الاقتصادية ، وانطلاقا من هذه السياسة عملت السلطات الفرنسية على تثبيت أقدامها في الجزائر وذلك بوضع غطاء قانوني يضيفي شرعية التصرف و الاستيلاء على الأراضي وهي ترى في نظرها بأن عدم استغلال الأراضي يعتبر سببا كافيا لنزع ملكية الأرض، أيضا رافقت هذه السياسة اعتماد فرنسا على زراعة محاصيل تجارية لخدمة تخدم الاقتصاد الفرنسي خاصة زراعة الكرم .

وبعد الاستقلال خرجت الجزائر من العهد الاستعماري بكم هائل من المشاكل المرتبطة بالقطاع الزراعي و كانت الأولوية للدول المستقلة للإصلاح والنهوض باعتباره من المسائل التي استهلكت الكثيرة من جهد السلطات المتعاقبة على حكم الدولة الجزائرية بحكم أن الأرض أولا ارتبطت بمعركة التحرير الأمر الذي أضفى عليها قداسة كونها مروية بدم الشهداء من جهة واعتبارها رمز السيادة من جهة أخرى ، كما أنها أيضا ارتبطت بمعركة الإنتاج والإنتاجية حيث شكات في منظور السلطة الأداة التي تراهن عليها لتحقيق الاكتفاء الذاتي و لما لا جعل الزراعة أساس الاقتصاد الوطني لأن الأرض هي المورد الرئيسي و السمة المميزة للمجتمع الجزائري قبل الاحتلال ، لذلك نجد أن أهمية موضوع تنمية القطاع الزراعي في الجزائر من أهمية الغذاء نفسه .

كان اختيارنا للبحث في هذا الموضوع من أجل الاطلاع على وضع القطاع الزراعي في الجزائر بعد الاستقلال و الوصول إلى تحقيق الهدف العلمي الذي يقدم لنا معلومات عن الوضع باعتبار أن موضوع البحث لم يعالج بشكل شامل خاصة في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1990، أيضا الرغبة في



بحث موضوع يتعلق بالوضع الاقتصادي للجزائر بعد الاستقلال مركزة على الزراعة التي تعتبر موردا مهما للشعب الجزائري ، حيث كان اعتقادنا أن الموضوع جدير بالبحث و الدراسة لما له من معرفة علمية وقيمة تاريخية لأن الاهتمام بمواضيع تاريخية ذات طابع اقتصادي و التي تشمل واقع الزراعة في الجزائر وأهم الاستراتيجيات التي طبقتها الجزائر طوال هذه الفترة و تقييم ما وصلت إليه التجربة الزراعية كذلك إن دراسة التاريخ الوطني لا يجب أن ينحصر في تلك الأحداث السياسية الكبرى التي طبعت التاريخ ولكن علينا أن نولي اهتماما إلى تلك القطاعات و المجالات التي كان لها تأثيرها القوي على الواقع السياسي و الاجتماعي للجزائر فالإقتصاد يعد أحد النظم الأساسية التي لها تأثيرها على الاختيارات السياسية و الاستراتيجيات العامة في مختلف الميادين إيماننا منها أن تلك الأحداث السياسية الكبرى في تاريخنا الوطني إنما تقع وراءها عوامل وظروف أقوى هي التي صنعتها و يعد توفير الغذاء للسكان من أكثر الميادين أهمية وأنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار سياسي بدون تحقيق الأمن الغذائي و لا يمكن أن يكون هناك امن غذائي دون تحقيق إستراتيجية زراعية ناجحة ، كما أن هذا البحث جاء لإبراز المراحل التي مرت بها استراتيجيات الجزائر في تنمية القطاع الزراعي ووضع نتائج لكل مرحلة و مدى نجاحها . على ضوء ما تقدم من أهمية و مكانة القطاع الزراعي نجد أن الجزائر تبنت استراتيجيات تنموية في القطاع الزراعي بعد الاستقلال مباشرة بحكم أن القطاع أصبح بحاجة ملحة ومستعجلة لهذا الدفع ، لذلك جاءت هذه الدراسة للوقوف على الاستراتيجيات التي سار عليها القطاع الزراعي على نهجها وهذا ما دفعنا لطرح التساؤلات التالية :

- كيف كانت أوضاع القطاع الزراعي في الجزائر إبان العهد الاستعماري ؟ .

- ما هي أهم الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر المستقلة للنهوض بالقطاع الزراعي؟ وما مدى نجاحها؟.



- ما هي آفاق الجزائر في تنمية القطاع الزراعي .؟

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة فإننا اعتمدنا على التقسيم الزمني و التتبع التفصيلي الذي يجعلنا نمس بعمق مراحل تطبيق استراتيجيات تنمية القطاع الزراعي فانتهى بنا إلى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ويندرج تحت كل فصل عناصر ، بحيث بدأنا بمقدمة وفيها كان التعريف بالموضوع وطرح الإشكالية ، ثم جعلنا الفصل الأول معنون بإستراتيجية التنمية الزراعية وفيه قدمت الإطار المفاهيمي للمصطلحات بعد ذلك واقع الزراعة في الجزائر خلال العهد الاستعماري إذ لا بد لنا معرفة واقع الزراعة قبل 1962 من خلال طبيعة الملكيات العقارية و التغيرات التي طرأت عليها وأهم الزراعات التي اعتمدها فرنسا وصولاً إلى البرجوازية الإقطاعية التي كان لها دور كبير في نجاح السياسة الفرنسية ، لننتقل للفصل الثاني بعنوان واقع الزراعة في الجزائر بعد الاستقلال و في هذا الفصل تطرقنا إلى مراحل القطاع الزراعي بعد 1962 بداية من التحول الاشتراكي الذي أعطى الإشارة الأولى للبرامج التنموية و يليه التسيير الذاتي الذي كان نتيجة لما خلفه الاستعمار الفرنسي الأمر الذي جعل الشعب يتحرك لخدمة أرضه ثم الثورة الزراعية الذي كان لها نشاط مزدوج بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، أما الفصل الثالث بعنوان من أسلوب المخططات إلى الخروج عن الاشتراكية اذ نجد أن الجزائر اعتمدت نمط آخر من استراتيجيات التنمية ذات طابع اشتراكي يتكون من المخطط الثلاثي الأول ثم المخططين الرباعيين بعدها المخططين الخماسيين التكميليين بحيث نجد أنه بداية من المخطط الخماسي الثاني بدأت الجزائر في التخلي عن النظام الاشتراكي والذي أدرجناه في الاخير بعنوان الخروج عن الاشتراكية وفيه تحدثنا عن المستثمرات الفلاحية بعدما كانت مزارع اشتراكية وتكونها من المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية ثم عن نتائج إنشاء هذه المستثمرات .



بما أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج المتبع ، بذلك اتبعت طريقة فرضت نفسها تعتمد على عرض القضايا وفق المنهج التاريخي الاستقرائي من خلال تتبع الحقائق و التطورات الحاصلة بذهنية تاريخية و تفصيلية لمختلف المراحل التي مر بها القطاع الزراعي ، كذلك المنهج الإحصائي بغرض تبيان معطيات متعلقة بكمية صادرات الجزائر من المزروعات و مساحات الأراضي بمختلف أنواعها ، محاولة وضع نتائج لكل مرحلة و ذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة .

لقد حصرت مجموعة من المصادر و المراجع متضمنة وثائق و كتب متنوعة باللغة العربية و الفرنسية و مجالات بالإضافة إلى ملتقيات و رسائل جامعية التي عالجت الموضوع أوجانباً منه من أهمها: برنامج طرابلس و الميثاق الوطني و مجموعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالتسيير الذاتي و الثورة الزراعية وهي من المصادر الهامة التي يجب أن نعتمد عليها في هذا البحث و المصدرين المرآة لحمدان بن عثمان خوجة و مجاعات قسنطينة لصالح العنثري اللذان يعتبران من المصادر الهامة في التاريخ الحديث بالإضافة إلى بعض المراجع منها الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض "بجزأيه الأول والثاني لابن داهة عدة الذي فقد كشف لنا خبايا الاحتلال الفرنسي للجزائر و الهدف الحقيقي من ذلك مع التحليل و النقد للحقائق أيضا كتاب أزمة العقار الفلاحي لعجة الجيلالي و اقتصاد الجزائر المستقلة لأحمد هني اللذان يعتبران من المراجع الأساسية التي درست عالجت التنمية الزراعية بمختلف مراحلها .

في محاولة لتقديم الإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا بالاعتماد على المصادر و المراجع واجهتنا صعوبات أبرزها :

- طبيعة الموضوع بحد ذاته فموضوع إستراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر من المواضيع التي يصعب حصر كل ما يتعلق به نتيجة تشعبها .



- صعوبة الحصول على وثائق من طرف مديرية الفلاحة لأن الموضوع جاء بشكل عام .

- قلة السندات و إن وجدت تضاربت معطياتها وتتطلب مجهودات لتمحيصها .

- تضارب الآراء حول الإحصاءات المتعلقة بالمحاصيل الزراعية .

- صعوبة جمع المعلومات باعتبار البحث مرتبط بالجغرافيا ما يتطلب الحذر أثناء

جمع المعلومات لأن أغلبية المراجع المتعلقة بموضوع تنمية القطاع الزراعي موجودة في كلية الاقتصاد .



الفصل الأول : إستراتيجية التنمية الزراعية

أولاً: الإطار المفاهيمي

1- مفهوم الإستراتيجية

2- مفهوم التنمية

3- مفهوم التنمية الزراعية

ثانياً : واقع الزراعة في الجزائر خلال العهد الاستعماري

1- اقتصاد موجه لخدمة الاستعمار

2- القوانين والتشريعات

3- ظهور البرجوازية الإقطاعية

أولا : الإطار المفاهيمي

1- مفهوم الإستراتيجية :

تعددت وتنوعت التعاريف حول مصطلح الإستراتيجية بل أصبحت من المصطلحات الشديدة الغموض والتداخل،تستخدم في مواضيع عديدة لكنها تختلف من مجال إلآخر .
 - فهناك من يرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية إلى اليونانيين القدماء حيث كانوا يختارون كل سنة عن طريق رفع اليد مجلس يتكون من عشرة استراتيجيين وهم الذين يقومون بإدارة الجيش⁽¹⁾. ويختارون شخصا بينهم يتولى قيادة السياسة الخارجية من جهة و إدارة ما يصاحبها من نشاطات عسكرية من جهة أخرى.⁽²⁾
 - أما في اللاتينية فهي تعني الحيلة والخديعة أو الوسيلة في الحرب.
 لكن بعد أن شهد مصطلح الإستراتيجية تحولا شاملا وعميقا أصبح مفهومها يختلف من مجال إلى آخر وما يعنينا في موضوع البحث هو مفهوم الإستراتيجية في المجال الاقتصادي.

- أما مفهومها في المعاجم هي:

قد جاء تعريفها في معاجم اللغة العربية بأنها خطة وسبيل.⁽³⁾
 بينما يعرفها معجم وأكسفورد oxford في اللغة الانجليزية أنها :
 تخطيط وإدارة شاملة لعمليات الحرب فهي تخطيط أو سياسة⁽⁴⁾.
 في حين عرفها معجم لاروس في اللغة الفرنسية بأنها فن تنسيق النشاط العسكري لأي دولة أو هو نشاط أو عمل قصد الوصول إلى أهداف محددة .⁽⁵⁾
 العسكري لأي دولة أو هو نشاط أو عمل قصد الوصول إلى أهداف محددة

¹ - عبد العزيز جراد ، العلاقات الدولية

183 1962 .

² - Jean-Marie Mathey, *Comprendre La Stratégie Economica* ,Paris ,1995 ,P 9

³ - بلهول نسيم ، في الإستراتيجية ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 ، 17

⁴ -Oxford ,Jeme Edition ,London ,2004 ,P87.

⁵ - larous ,lapresentedisionfrance 2007 p ,324.

اصطلاحا:

أما اصطلاحا فمفهوم فالإستراتيجية مصطلح قديم جدا تم استخدامه منذ العصور القديمة فقد استخدمه العرب لأول مرة سنة 1656، إذا فالإستراتيجية اصطلاحا هي : علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية و المصممة بشكل متلاحق و متفاعل و منسق لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف. (1)

كما أنها مجموعة الأهداف و الغايات الطويلة المدى التي يتبعها الفرد أو المجتمع و هي فن القيادة في جميع المجالات خاصة المجال الاقتصادي. (2)

2- مفهوم التنمية :

لقد تباينت التفسيرات التي قدمها الكتاب لمفهوم التنمية و ذلك من منطلق انتمائهم ومدارسهم وتعددت وجهات النظر حولها فكل يراها من الزاوية التي تخدمه، رغم ذلك ازداد الاهتمام بقضية التنمية و أصبحت البرامج و الخطط الإنمائية هي القاسم المشترك في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية في العالم و لاسيما في الدول النامية و الحديثة الاستقلال، لذلك سنحاول إعطاء صورة مقربة لمفهوم التنمية رغم نقص المعاجم و القواميس التي تتناوله تبعا لموضوع البحث. (3)

فقد جاء تعريف التنمية في:

المعجم الأبجدي : الذي يرجعه إلى مصدر نَمَى ومشتقاتها نميا نماء ،و نقول نَمَى المال معناه زاد وكثر، أما كلمة نَمَى تنمية أبي جعله ناميا. (4)

كما عرفه **المعجم العربي الأساسي :** أن كلمة نما فينمو نماء ونموا فهو نام ، بمعنى الشيء كثر وزاد مثلا : نما الزرع ، ونمى ينمي نماء نقول نَمَى المال أي زاد وكثر

¹ - الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة الكبرى من () 1 العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، ص 169 170 .

² - إسماعيل عبد معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية 1 والتوزيع القاهرة، 2008 28 29 .

³ - يوسف التنمية ومشكلة الفقر في الجزائر، دراسة ميدانية لمدينة وادي يسوف ، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2003-2004

⁴ - 3 ، بيروت ، 1967 1091

أما لفظة نمو مصدرها نما كالنمو الاقتصادي،⁽¹⁾ كما نال مفهوم التنمية اهتماما لدى علماء الاقتصاد خاصة عند الغربيين منهم حيث ظهرت اتجاهات اقتصادية ترى أن التنمية هي عبارة عن تحقيق النمو الاقتصادي.⁽²⁾

- لكن أعتقد أن أحسن تعريف وضع فيه أبعاد الموضوع في جميع النواحي باعتباره يشمل على مفاهيم مهمة للغاية وهو التعريف الذي جاء في موسوعة السياسة الكبرى للكاتب عبد الوهاب الكيالي و هو كالآتي :

سياسة تلجا إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي ومن مؤشراتنا :ارتفاع مستوى الاستهلاك الفردي توزيع اليد العاملة على كافة القطاعات الاقتصادية .⁽³⁾

3- مفهوم التنمية الزراعية :

3-1 - مفهوم الزراعة

هي مهنة استغلال الموارد الأرضية و الموارد البشرية في وحدات إنتاجية أو اقتصادية تسمى مزارع بغرض إنتاج الزروع النباتية و الحيوانية التي ينعم بها الإنسان.

كما أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الذي تركز عليه العديد من الصناعات و الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، فالزراعة في جميع الدول هي مصدر تقدم الصناعة⁽⁴⁾

لذلك نجد أن الدول النامية عملت على توسيع إنتاجها الزراعي و توسيع قاعدته استجابة إلى هدف التصنيع و التوسع في إقامة العديد من الصناعات الملائمة.⁽⁵⁾

1 - _____ ، تأليف مجموعة من كبار اللغويين العرب للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

. 1234 1233

2 - سلطان العيسى وآ _____ علم اجتماع التنمية 1، مطبعة الأهالي ، سوريا، 1999 38

3 - عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 795

4 - عادل يوسف عوض ، محمد مدحت مصطفى ، _____ ، مؤسسة رؤية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية

2011 27

5 - _____ موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (د،) 2004

3-2- مفهوم التنمية الزراعية

هي العملية التي يتم من خلالها إحداث تغييرات هيكلية و أخرى وظيفية في البنيان الاقتصادي، وهي عملية مقصودة يتطلب إجرائها رسم السياسات الزراعية السليمة واتخاذ الكثير من الإجراءات ما يتطلب وجود حد أدنى من التنظيم الحكومي للنشاط الاقتصادي الزراعي.(1)

و بالتالي فان إستراتيجية التنمية الزراعية بصفة عامة تهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص واستخدام الموارد الزراعية الأرضية والمائية و الرأسمالية و البشرية و العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي بين الزراعة وغيرها من القطاعات المتعلقة بالاقتصاد القومي في إطار تحقيق التنمية المتواصلة.(2)

ثانيا: واقع الزراعة في الجزائر خلال العهد الاستعماري

1- اقتصاد موجه لخدمة الاستعمار

لقد كان الاقتصاد الفرنسي في الجزائر يقوم على زراعة متطورة تلبية حاجة السوق الفرنسية(3)، حيث جعل الأرض الجزائرية منتجة للمحاصيل التجارية المرتبطة بالأسواق الفرنسية ، وذلك على حساب الاستهلاك المحلي (4)، فكانت الكرمة هي الحافز الأول للمشروع الاستعماري وداعم اقتصادي لفرنسا يمكنها من إنعاش اقتصادها .(5)

قضت فرنسا على معظم المزروعات التي كانت تنتجها الجزائر قبل خاصة الحبوب بكل أنواعه الاحتلال فقد كانت تصدر القمح وأصبحت تستورده ، بسبب حقول الكروم التي أنشأها المستعمر وعمل المعمرين على طريقته وتعود على تقاليد زراعتها بفضل الحصول على التموينات الممنوحة مما سهل تعميم هذه الزراعة لتشمل بذلك جميع

1- عادل يوسف عوض ،مرجع نفسه ،ص 24

2- كمال حمدي أبو الخير ،بحوث ودراسات في إستراتيجية التنمية الزراعية ، مكتبة عين شمس ، 1997 170

3 - ناصر الدين سعيدوني ، ت لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية 1

دار العرب الإسلامي ، بيروت ، 2000

4 - الغالي غربي ،فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958،دراسة في السياسة و الممارسات،غرناطة للنشر والتوزيع ،

الجزائر ، 2009 ، ص 45

5 - الطيبي عشية الغزو 1، ابن النديم للنشر والتوزيع،الجزائر،2009 204

المساحات الزراعية⁽¹⁾ ومن ثمة توسع المعمرون في زراعة الكروم لكثرة أرباحها على حساب الحبوب التي تعتبر الغذاء الأساسي للسكان .⁽²⁾

ففي البداية حاولت فرنسا تجربة المناطق الاستوائية فقامت بزراعة القهوة وقصب السكر و الشاي لكنها لم تؤدي إلى نتائج جيدة تحقق لها الأرباح فحولتها إلى زراعة الكروم المنتجة لعنب الخمر و لما عرف هذا المنتج نجاحا كبيرا ركزوا جهودهم لزراعته و توسيعه على حساب زراعة أنواع الحبوب الأخرى، فخصصوا له أحسن الأراضي فمن 20000 هكتار عام 1878 إلى 155000 هكتار عام 1914 لتصبح سنة 1935 تبلغ 500000 هكتار فأصبحت منتجاتها تبلغ نسبة 40% من صادرات الجزائر⁽³⁾، بما أن زراعتها مثلت ثروة كبرى فقد انتشرت على نحو 240,00 هكتار⁽⁴⁾ فكانت زراعتها تركز في السهول الخصبة في جهات عنابة و الجزائر ووهران⁽⁵⁾، فرغم صعوبة توظيفها في التربة الثقيلة بالسهول الساحلية حيث تتشقق التربة في الصيف لارتفاع درجات الحرارة ، فقد تمكن المزارعون الأوروبيون من تطويرها لتصبح ملائمة للبيئة الجزائرية ونجحوا في منافسة زراعة الكروم في فرنسا ذاتها⁽⁶⁾

و لما أصاب التلف زراعة للكروم في جنوب فرنسا سنة 1875 بسبب مرض الفلوكيسير نتج عنه ضياع مساحات شاسعة من الكرمة وانهار إنتاج الخمر⁽⁷⁾، وكانت الجزائر هي التي غطت هذا العجز طوال عشر سنوات حتى أن الجزائر أصبحت تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج الخمر التي اشتهرت بها خاصة مناطق المرتفعات في المدية و معسكر وسيدي بلعباس⁽⁸⁾، وكانت فرنسا تصدر ربع أخماسها إلى الخارج وتبلغ قيمة

- 1 - جلال يحي السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 1960 1 1995 230.
- 2 - عبد الحميد زوزو السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، 40.
- 3 - عمار عمورة ، نبيل داودة ، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة 1 2009 332.
- 4 - أحمد توفيق المدني ، جغرافية القطر الجزائري 1 ، دار الشريف ، تونس ، 1948 53
- 5 - محمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ص 11
- 6 - ناصر الدين سعديوني ، نفس المرجع السابق ، ص 42.
- 7 - محمد توفيق المدني ، نفس المرجع السابق ، ص 113.
- 8 - الدين سعيد 42

صادراتها 140 مليون فرنك بحسب إحصاء 1935 وهي السنة التي ارتفع فيها تصدير الخمر إلى أعلى مستوياته ثم استمر محافظا⁽¹⁾، و أيضا كان للجزائر خمر تنقسم إلى ثلاث أنواع وهي: خمر السهول ،خمر المنحدرات ،خمر الجبال⁽²⁾ .

تطور زراعة وتصدير الكروم

السنة	المساحة بالألف هكتار	الإنتاج بالألف هكتوبير	التصدير بالألف هيكتو ليتر
1931 - 1935	364	18. 351	12. 944
1936 - 1940	393	16. 070	12. 235
1941 - 1945	358	9 . 654	3. 117
1946 - 1950	332	11. 751	9. 436
1951 - 1955	367	15. 608	12. 908
1956 - 1980	350	15 . 200	12. 800

يبين لنا الجدول تراجع زراعة الكرمة الناتج عن تراجع مساحة الأرض المزروعة ، بحيث كانت عام 1934 تقدر ب (399 هكتار) لتشهد بعد ذلك انخفاضا في المساحة المزروعة كرمة حيث قدرت بحوالي (3560 هكتار) عام 1960 ، وبذلك تراجع الإنتاج والتصدير رغم الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج .⁽³⁾

كما لاحظنا أيضا أن زراعة الحبوب تمثل القطاع الثاني في تراكم رأس المال الفرنسي في الجزائر وبيبين لنا ذلك من خلال الجدول التالي :

¹ - التوزيع ، الجزائر ، 2010 ، 21 22 .

² - تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحرب العالمين، الشركة الوطنية للنشر 71 1976

³ - عبد اللطيف بن اشهو ، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر عامي 1830- 1962 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، ص149

تطور المساحات المزروعة حبوبا من قبل الأوربيين

السنوات	1880	1885	1890	1895	1900	1905	1910	1915
المساحة بالهكتار	372722	535931	413759	417624	532091	591091	752750	887521

ومن بين الحبوب الأكثر زراعة عند الجزائريون ثم استولى عليها المعمرون هي زراعة القمح رغما أنها كانت أكثر ربحا عنها للمعمرين⁽¹⁾، بحيث نجد أنه في بدايات القرن التاسع عشر وبسبب المجاعات والقحط التي شهدتها تلك الفترة ترتب عنها فقدان الموارد الغذائية و ارتفاع أسعارها و أهم هذه الموارد مادة القمح الذي أصبح يباع بأثمان مرتفعة.⁽²⁾

- القمح :

يعد القمح أهم أنواع الحبوب الغذائية للإنسان و قد عرف منذ زمن بعيد و يرى بعض الكتاب أن موطنه الأصلي آسيا الصغرى أو جبال القوقاز إلا أن أقدم مناطق زراعته كانت في إقليم الشرق الأوسط و هو أكثر أنواع الحبوب الغذائية انتشارا.⁽³⁾ و تعد زراعته في الجزائر زراعة أساسية حيث تزرع في الجزائر بالضبط في السهول الداخلية و بعض الجبال و النجود و تأتي بمحاصيل واحدة في السنة، وتتأثر هذه المزروعات بالمؤثرات الطبيعية و أهمها الجفاف إذا كانت أمطار السنة قليلة و مجموع الأرض التي تزرع قمحا 11،200،00 هكتار تنتج في السنة نحو 8،5000،000 قنطار و هو مقدار لا يفي بحاجة السكان، و يختلف مردودها من منطقة إلى أخرى بولم يكن الجزائريون هم الذين ينتجون و حدهم حبوبا القمح أن الكثير من المستعمرين⁽⁴⁾ الذين انتصبوا في الجهات الفلاحية الصعبة يشاركون في هذا الإنتاج بنحو الثلث و يستعملون لزراعته و رعايته

¹ - عبد اللطيف بن اشنهو ، المرجع السابق، ص 149..

² - ، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع

1982 160 .

³ - فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية السياسية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت 2001 53-54 .

⁴ - يحي بوعزيز، تاريخ الملتقيات الوطنية والدولية ديوان المطبوعات الجامعية، بن

324.

وحصده بأحسن الآلات الحديثة لما بين أيديهم من وسائل العمل ووفرة القروض الحكومية و الشركات الاحتياطية، أما المسلمين الجزائريين فلا يكادون يستعملون ابسط الآلات.(1)

فالحبوب التي عرفت أسعارها انخفاضا ما بعد الحرب العالمية الأولى وجدت إقبالا على الأسواق الفرنسية لاسيما النوع المعروف منه القمح اللين الذي تميز بنوعية خبزه الممتاز وقد كان لتشجيع السوق الفرنسية و تقديم الدعم للمزارعين الأوروبيين اثر في ارتفاع إنتاج الهكتار الواحد في المتوسط من 8 الى 10 قنطار إلى 12 كنتالا مابين 1830 و 1935 و أصبحت كمية الحبوب التي تنتج أغلبها مزارع الأوروبيين تقدر في المتوسط عشرين مليون كنتا لا منها ثمانية ملايين ونصف من القمح.(2)

2- القوانين و التشريعات

مر تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر بمراحل مختلفة مستهدفة بذلك تأمين مصالح الفرنسيين على حساب مصالح و حقوق الجزائريين، منها القوانين التي شرعت من أجل حشد أكبر المساحات الممكنة من الأراضي، وهذه القوانين صاغتها مختلف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم الفرنسي، إضافة إلى القوانين هناك المراسيم و الأوامر الصادرة عن القادة الفرنسيين ترمي جميعها إلى ضرورة ضم المزيد من الأراضي و توفير المساحات الكافية لاستيعاب المهاجرين الأوروبيين و يذكر الكسي دوطوكفيل (*) أن عملية نزع الملكية في الجزائر تسير بسرعة متوحشة وذلك بنزع الملكية بقوة (3)، ومن هذه القرارات:

قرار 8 سبتمبر و 7 ديسمبر 1830 القاضيان بضم أملاك البايلك و أراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد و الأملاك المحبسة لمكة و المدينة وكذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد منتهكة البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر في 5 جويلية

1 - أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق ، ص 114.

2 - نصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 41 42.

* - هو المفكرين الفرنسيين المحدثين، 1805 له بينها

1837 : دوطوكفيل،نصوص والاستيطان،ص7-9 .

3- الكسي دوطوكفيل ،نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان ،ترجمة إبراهيم صحراوي ،ديوان

المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر ،2008 ، 89

1830 مما مكنها من الاستيلاء على أملاك الحكام الأتراك ومن ثمة توالي إصدار المراسيم و القرارات و أدخلت الأملاك الموقوفة في مجال التبادل العقاري حسب القانون الفرنسي ,كذلك قرار 10 جوان 1831 الخاص بأملاك الداوي و البايات و الأتراك الذين غادروا البلاد بأمر من وزير الحربية .(1)

قرار 1مارس 1833 : الأمر الملاك الحائزين بإيداع السندات التي يملكون بموجبها الأراضي لدى مديريةة الدومين و بسبب ماجاء فيه من قرارات تعسفية تم إلغائه بقرار 26 جويلية 1834 الذي رخص لإدارة الدومين .

كذلك من قرارات مصادرة الأراضي تلك المتعلقة بانتزاع أملاك القبائل و الذي جاء مؤكدا في قرار 18 أفريل 1841 الذي اعتبر الأملاك الخاصة و الأملاك المشتركة التي قد تنفع المستعمر يتم انتزاعها من أجل المنفعة العامة وهذه العملية مست العديد من القبائل .(2)

أما بالنسبة للمراسيم نذكر منها :

1- مرسوم 31 نوفمبر 1844 : و الذي أثبت شرعية ما يملكه الكولون وصادق على

العقود العقارية كذلك أمر بانتزاع الأراضي الغير مستقلة زراعيا.(3) كما ألغى حق

التصرف في أراضي الحبوس ووزعت نسبة كبيرة منها على الوافدين الجدد من الأوربيين

2- مرسوم 31 جويلية 1845: وهدف هذا المرسوم هو التحالف مع فرنسا بأن يستغل

الخاضعون لها الحصول على الاعتراف بحقوقهم في ملكية الأرض وتسهيل عملية

الاستيطان للأوربيين في الجزائر بمنحهم قطعا أرضية مجانا .(4)

1- عدة بن داهاة ، _____ 1830 طبعة خاصة ، وزارة

المجاهدين ، ص 86 -96.

2 - محفوظ قداش ، جيلالي صاري ، _____ 1962-1830 ، ترجمة من الفرنسية إلى العربية (

أوذابنية خليل) ، 2012 () 157.

3 - _____ ، طبعة لوزارة المجاهدين ، 2007 ، 196.

4- جمال قتان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد المؤسسة

الوطنية للاتصال والنشر و الإشهار ، الجزائر، 1994 119 .

3- مرسوم 21 جويلية 1846: وقرر بأن السلطات الفرنسية سوف تباشر إجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها⁽¹⁾ وكل الأراضي غير مزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق تثبت حيازتها وتحول ملكيتها إلى الدولة.⁽²⁾ أدخلت الأملاك الموقوفة في مجال التبادل العقاري حسب أحكام القانون الفرنسي كذلك قرار 28 ماي 1832 الذي قرر مسك سجلات تقيد فيها طبقا لأحكام القانون الفرنسي كل الرهان العقارية التي تفوق مدتها 9 سنوات على مستوى كتابات ضبط الجزائر وهران وعنابة.

4- مرسوم 19 و27 سبتمبر 1848: و ينص هذا المرسوم في مبادئه الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لإنشاء مستعمرات فلاحية وحدد عدد المستفيدين ب12 ألف مستفيد ، أما المادة الثانية فقد نصت على منح المساعدات الخاصة باستصلاح الأراضي مهما كانت طبيعتها.⁽³⁾

1- قانون 16 جوان 1851: أمر بضم الغابات إلى أملاك الدولة⁽⁴⁾، حيث أكد هذا القانون الملكية حق مضمون للجميع بدون تمييز بين الملاك الأهالي و الملاك الفرنسيين⁽⁵⁾ ووضع هذا القانون 225 مادة تمنع جميع الفلاحين من الخدمات التي تقدمها الأرض أي ما تنتجه من خيرات وفرض عقوبات على من يشعل النيران .
قانون 18 جويلية 1851: ضم هذا القانون مجموعة من المواد وكانت المواد من 7 إلى 17 من الفصل الثالث من هذا القانون تتكون من ثلاث قواعد هي:

1- أن الملكيات العقارية للأهالي و الأوربيين قابلة للحرق.

1- عدة بن داهاة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي الجزائر 1830-1962 طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، ص 325-326.

2- الطاهر بن خلف الله، التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري 1830-1962. 2 1995 144.

3- عدة بن داهاة 326.

4- نظرية العمل التجاري في ظل التحول الاشتراكي الجزائري

() 304.

5- محمد عيساوي ، نبيل شريخي ، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871 الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 ، 136.

- 2- أن حق التملك و التمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابل للتحويل لصالح الأشخاص الأجانب من القبيلة إلا لصالح الدولة.
- 3- أن عمليات المتاجرة بالأموال العقارية فيما بين الجزائريين ستنم وفق إجراءات سلمية (1).

مرسوم 19 و 27 سبتمبر 1848 : المرسوم الأول يقضي بمنح اعتماد مالي قدر ب 50 مليون فرنك لإنشاء مستعمرات فلاحية وحدد عدد المستفيدين ب12 ألف مستفيد أما الثاني أصدره الجنرال لامو ريس وزير الحربية الفرنسية يتضمن قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر بصفتهم مزارعين ووضعت الترتيبات لنقلهم .

قانون 16 جوان 1851 : القاضي بضم الغابات إلى أملاك الدولة ، حيث أكد هذا القانون أن الملكية حق مضمون للجميع بدون تمييز الملاك الأهالي و الملاك الفرنسيين وحضرت له لجنة ترأسها الجنرال " دي لا موريس " أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين و حشدهم في جهة معينة .

قانون 22 افريل 1863 (القرار المشيخي) : يعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية لما نتج عنه من آثار خطيرة على مستقبل البنية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر ، ومما جاء في هذا القانون أن الحق على أي شخص باستثناء الدولة أن يطلب حق الملكية أو حق التمتع بالأراضي كما حول الملكة الجماعية لأراضي القبائل إلى ملكية فردية و التي طالب مناصروها أمام مجلس الشيوخ على أنهم متفقون بأن الملكية الجماعية ستكون عقبة يصعب تجاوزها و أن الملكية الفردية هي السبيل الأفضل نحو استعمار خصب.(2)

والجدول أسفله يمثل مساحة الأراضي المزروعة فعلا من قبل المعمرين الأوروبيين خلال سنة 1836 ، و يوضح أنماط الإنتاج الزراعي الجديدة التي بدأت تأخذ مكانها في

329.

1 - عدة بن داهاة 2

2 - عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق ، ص ص ، 57-58.

الجزائر وهي المحاصيل الزراعية التجارية كالكروم والتبغ والقطن.⁽¹⁾

مساحة الأراضي المزروعة من طرف الكولون سنة 1863⁽²⁾

المساحة بالهكتار	الإنتاج
179,172	الحبوب
535,3	الخضر
1,694	الأشجار المثمرة
3,000	التبغ
2,500	القطن
300	اللبنان
20,000	الكروم
21,192	البستنة
225,000	المجموع

و تدعيما لسياسة الاغتصاب صرح "بريفوست بارد ول (*)" قائلا : لا يجب أن نضع من الجزائر حقل نشاط لجيشنا فحسب ، ولكن أرضا فرنسية مأهولة يستحوذ عليها الفرنسيون و يزرعونها" .

قانون 14 جويلية 1865 :

إن الرسائل التي بعث بها نابليون الثالث إلى ماكماهون في 20 جوان 1965⁽³⁾ أبرز فيها تناقض بين رأيين مختلفين أحدهما يدعي بأن توسيع الاستيطان لا يمكنه أن يتحقق إلا على حساب سكان الأهالي و الرأي الثاني يزعم أنه لا يمكن الحفاظ على مصالح الأهالي إلا بإعاقاة التعمير وعدم تجريد الجزائريين من أراضيهم لحساب الكولون.

¹ - عدة بن داهاة ، المرجع السابق ، ص 28

² - مرجع نفسه 344.

* سياسة بلوغه بروسيا : داهاة ، الاستيطان ملكية المجاهدين، ص 309 1830-1962 1

³ - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962 ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984 155 156.

فقد عملت فرنسا على احتقار الجزائريين عندما اقتصتهم بتربية المواشي و الخيول وخدمة الأرض بينما خصت الأوروبيون باستغلال تلك الثروات و القيام بعمليات الري و السقي و إدخال الزراعة المتطورة .

وبالتالي هذا القرار كان تعسفي في حق الشعب الجزائري كما يلاحظ في هذه الظروف أن الجزائر ضربتها مجاعة سنة 1867 أودت بحياة 500 ألف شخص ودفعت الجزائريين إلى رهن ممتلكاتهم الزراعية أو كرائها للكولون وأصبحوا عمالا أجراء في أراضيهم⁽¹⁾ وأصبح وضع الجزائريين مأساوي ولم يكن قوت السكان من الأرياف مضمونا⁽²⁾ فانتشر الفقر والبؤس و الأمراض و الأوبئة المعدية خاصة منها التي انتشرت في فترة المجاعات منها الكوليرا والتيفيس⁽³⁾

قانون 26 جويلية 1873 (قانون واريني)^(*): يهدف هذا القانون إلى تحقيق غايتين الأولى هي تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة و الثانية وضع حد للعدالة التي يوجد عليها توزيع الأرض،⁽⁴⁾ لأن هذا القانون أخضع جميع أراضي الإمبراطورية للتشريع الفرنسي و اقر ملكية الفردية وهدف إلى إزالة قواعد الملكية المستمدة من

التشريع الإسلامي ، أي أنه أخضع الأراضي للقانون الفرنسي .⁽⁵⁾

قانون 23 مارس 1882 : سهل هذا القانون اغتصاب الأراضي إلى حد وصف احد

¹ - عدة بن داهاة، ج1، 158

² - الحركة الوطنية الجزائرية، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011، 989.

³ - ت قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974، 15.

* - وارني ممثل في الجمعية العامة الفرنسية يمثل نائب الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي و بناء على اقتراحاته تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية الملكية

⁴ - شارل ربوبير أجبرون يون المسلمون وفرنسا 1871-1919 1

2007 .149

⁵ - عدة بن داهاة، ج1، 162.

الكتاب الفرنسيين له بالسلاح ذو الحدين و قد نصت المادة 17 من قانون 1873 الخاص بالملكية على أن يشتمل كل عقد ملكية على لقب عائلي يلحق بالاسم الشخصي الذي يعرف به صاحب الملكية، و غالبا ما كان اللقب الممنوح إلى الفلاحين ينسب إلى قطعة أرض تتميز بلونها (مثلا : لزرق، لكحل ، لبيض ... أو نباتها مثلا : بونخلة، تفاح بلوط ، عنبية، زيتوني ...، أو مظهر سطحها مثلا : الساهل، الو اعر ...) إلا أنه كثيرا ما منحت ألقاب للجزائريين تحمل في طياتها عبارات السخرية .⁽¹⁾

قانون 22 فيريل 1887 : وهو بمثابة توطئة استدرابية ضرورية لفهم قانون 1873 وبعد خمسة عشر سنة قرر القانون العودة إلى تجديد القبائل و الدواوير قبل الشروع في تأسيس الملكية و فرض القانون على المحافظين المحققين في حالة اشتراك عدة عائلات في ملك مشاع .⁽²⁾

فقد امتدت قرارات هذا القانون تمثلت في أراضي العرش التي كانت في نظرهم تابعة للباي و منح له حق الانتفاع بها جماعيا و للفرد داخل الجماعة و قد تنتقل بعد موته إلى وريثه من الذكور و أقصيت المرأة من الميراث في أرض العرش حفاظا على تجانس المجموعة .⁽³⁾

قانون 16 فيفري 1897 : حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1987 بسبب العقبات التقنية التي تطلب إمكانيات وبشرية ضخمة و حتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فيفري 1873 وتمثلت ملامحه في إبطال الإجراءات العامة التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873 واستبدالها بإجراءات بحيث لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسيتهم ، وكانت المادة 13 من قانون 1897 جاءت لتحفظ للإدارة القضائية صلاحيتها، كما أن مخطط التجزئة لا يصبح نافذا إلا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحكم العام وتم الإعلان

¹ - مرجع نفسه ، ص - 370 - 371 .

² - شارل روبير أجرون ، ج1

³ - عدة بن داهة ، المرج

عنه في الجريدة الرسمية للجزائر و عندها تصبح النزاعات المتعلقة بالملكية من صلاحيات المحاكم القضائية وهكذا يكون القانون قد جدد مسألة التمييز بين أراضي الملك و أراضي العرش .⁽¹⁾

قانون 13 سبتمبر 1904 : عملت فرنسا على فرنسا الأراضي الجزائرية و تحقيقا لذلك جاء هذا القانون حتى يمكن الكولون من استئثار بالأراضي و امتلاكها بالطرق الشرعية ويتضمن هذا القانون طرق انتقال الأراضي العمومية المعنية للاستيطان و الشروط الواجب توفرها في المستفيد من قطعة أرض و الواضح من ذلك أن الفلاح أقصى من الاستفادة من الأرض بأي شكل .

توزيع الأراضي حسب طبيعة الملاك بآلاف الهكتارات

1954	1917	
2706	2317	ملكية المستوطنين
1420	1813	ملكية الجزائريين (الأهالي)
5702	4616	أراضي الملك الخاضعة للقانون الإسلامي
	2766	أراضي الملك (ملكية جماعية)
7131	9225	أراضي الملك (ملكية فردية)
539	504	أراضي الدومين العام
6706	4610	أراضي الدومين الخاص
4179	4152	أملاك البلديات
21261	20812	المجموع العام

¹ عدة بن داهة ، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانون 1887/04/28 1897/ 2/ 16
الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962
والبحت في الحركة الوطنية وثورة أول 1954 ، المنعقد بولاية سيدي بلعباس يومي 20 - 21 2006
229- 230.

من خلال هذا الجدول تكتشف الجهود المبذولة من الإدارة الاستعمارية في سبيل نسبة الأراضي الجزائرية وتمليكها للمعمرين بالمقابل التقهر المتواصل لملكيات وأراضي الجزائريين (1)

3- ظهور البرجوازية الإقطاعية :

لقد نتج عن هجرة الأوربيين إلى الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي إلى نهاية الثورة التحريرية مشاكل كثيرة ذلك أن الاستعمار الفرنسي كان يعمل جاهدا إلى الاستيلاء على أهم المرافق الاقتصادية في البلاد حيث استطاع امتلاك أراضي زراعية خصبة بأيدي برجوازية إقطاعية،⁽²⁾ هذه الفئة الاجتماعية التي جاءت إلى الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي و رأت أنها ستجد في الجزائر مرتعا لدفع و تطوير مصالحها باعتبار الجزائر سوقا رائجا لبضائعها من خلال استغلالها لأجود الأراضي، كذلك جلب الأيادي العاملة الرخيصة و توجيههم إلى تنمية وتطوير الزراعة في الجزائر⁽³⁾، فشهدت هذه الظاهرة تطورات حسب الظروف فمرة تأخذ شكل الشركات كما هو الحال لشركة جنوه والهييرة والمقطع و الجمعية الجزائرية ، ومرة في شكل الأفراد المعمرين ذوي الملكيات الواسعة وهؤلاء الإقطاعيون لهم امتيازات خاصة تحمي مصالح الدولة ، و تقدم لهم كل المساعدات والإمكانات التي تضمن لهم تمركزهم و إقامتهم، فأصبح الإقطاعي بذلك هو الدولة وهو القانون العدالة وبذلك لم يستطع المواطن الجزائري رفع صوته للمطالبة بحقه إن اعتدى عليه المواطن الإقطاعي لكن خطط الاستعمار الفرنسي بسبب طبيعته الاستيطانية كانت يمنع قيام برجوازية وطنية ذات مصالح اقتصادية قوية، فوفقا لإحصائيات الفرنسية سنة 1954 قبل اندلاع الثورة كان المستوطنون يسيطرون على معظم وسائل الإنتاج في البلاد إلى جانب تملكهم لثلاث ملايين هكتار ، تمثل أجود الأراضي الزراعية وهذا الوضع أدى بالحكومة الفرنسية إلى القضاء على هذا الخطأ و

¹- عجة الجبالي، أزمة العقار الفلاحي من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر 2005 27.

²- ، جغرافيا ، طبيعة ، بشرية ، اقتصادية 1 1968 . 177 .

³- إبراهيم مياسي ، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ، 24-23 .

حاولت تشكيل برجوازية وطنية تكون مصالحتها امتداد للمصالح الفرنسية⁽¹⁾ وهذا ما سعت إليه من خلال مشروع قسنطينة الذي ارتبطت به الإدارة الفرنسية بالجزائر وعبر عنه بأنه مشروع تنمية اقتصادية في ظاهره أما في باطنه فهو مشروع إستراتيجي يهدف لمواصلة سياسة فرنسا بأسلوب علمي ومن بين أهدافه توزيع 250,000 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة على الجزائريين.⁽²⁾

ويمكن تقسيم الطبقات الاجتماعية في الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي إلى الطبقات

التالية:

1- الطبقة الرأسمالية: احتلت هذه الطبقة مكانة اجتماعية مرموقة نظرا لثرائها وحماية

المستعمر لها ، وكانت الطبقة الرأسمالية الجزائرية تتكون من كبار الملاك والتجار و أصحاب المصانع و كان هدفها الحصول على أقصى ربح واستغلال العمال و الفلاحين دون الاهتمام بالوسيلة التي تحقق هذا الهدف وكانت تقوم ببعض الأعمال الإصلاحية التي تتوافق مع المصالح الفرنسية و دليل ذلك تأييد القطاع وكبار البرجوازيين في فرنسا سنوات الحرب العالمية الأولى و الثانية إلا أن بعض البرجوازية الوطنية و الإقطاعيين و المثقفين وقفوا ضد فرنسا .⁽³⁾

2- البرجوازية المتوسطة الأوربية : تشمل أولئك الذين يملكون أقل من 100 هكتار من

الأراضي الزراعية للحبوب و أقل من 50 هكتار لزراعة الكروم ، كما أن هناك فرق بين البرجوازية المتوسطة الأوربية والجزائرية لأن هذه الأخيرة تقتصر للتسهيلات.

3- البرجوازية الصغيرة الأوربية : كانت هذه البرجوازية تقتصر على زراعة الخضر و

الفواكه حول المدن ثم تطورت هذه الطبقة عن طريق جمع الأموال وشراء الأراضي

وتوسيع زراعتها بينما البرجوازية الجزائرية تقوم بزراعة الحبوب لتأمين حاجياتها

¹ - عبد اللطيف بن أشنهو ، المرجع السابق ، ص 155.

² - بشير كاش الفرحي ، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي 1830 1962

بوزارة المجاهدين ، 2007 201.

³ - خيري عزيز ، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، الأهرام 1978

الغذائية ثم تسويق جزء من محصولها لدفع الضرائب و لشراء المنتجات.

4- الطبقة الواقعة في أسفل السلم الاجتماعي: تتألف من الفلاحين المعدمين والكادحين

وهي تمثل الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري و كانت نسبة كبيرة منهم يشتغلون كخماسين^(*)، فكانت الأراضي تتمركز في أيدي الملاك الكبار والمتوسطين وكانت حصة المعمر الأوربي من الأرض عام 1940 تساوي سبعة أضعاف حصة الفلاح

الجزائريكل هذا أدى إلى تزايد العمال الجزائريين الأجراء .⁽²⁾

لكن الجزائر لم تعرف إقطاعا كبيرا كباقي دول المغرب العربي، فقد تميزت فترة ما بعد

الاستقلال بصراعات و ذلك للاستفادة من ارث المعمرين الذين غادروا البلاد و تركوا

ممتلكاتهم و هذا أدى إلى تشكيل قاعدة اجتماعية برجوازية ذات امتيازات نسبية و

تميزت البنية الاجتماعية للجزائر بعد الاستقلال بوجود عدة طبقات مع الذكر إن الوعي

الطبقي للجزائريين غير موجود و كل إجراء أو عمل قام به العمال و الفلاحون كان

نتيجة لوعي وطني تكون و تبلور طوال فترة الاستعمار .

والأساس الذي يبني عليه التصنيف الطبقي هو أساس مادي يرتكز على الملكية و

التركيب الاجتماعي للجزائر لم يكن واضحا عند بداية الاستقلال يمكن تلخيصها في :

1- برجوازية ضعيفة: نشأة في الفترة الاستعمارية لم تكن مستعدة للقيام بدور ديناميكي

اقتصادي كقاعدة مدركة لعملية التنمية.

2- برجوازية صغيرة: مكونة من رجال الأعمال الذين ينتمون إلى مناصب إدارية عليا

أو ينتمون إلى أجهزة الدولة لم تكن مستقلة و ثورية و لم تجسد طموحات الشعب.

3- الطبقة المتوسطة: و هي الأقل تطورا نشأة أثناء الاستقلال تشكلت من القاعدة

الشعبية و كان لها أن تؤدي إلى التنمية لكن بشرط أن تطور نفسها ماديا و معنويا

* هم الفلاحون الجزائريون الذين كانوا يقدمون أنفسهم كعمال ويأخذون في مقابل عملهم خمس المحصول
أنظر:حنفي هلاي ، أوراق في تاريخ الجزائر العهد العثماني ، ط 1 ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2008
154.

4- الطبقة الشعبية : التي تتكون من طبقة البوليتاريا و شبه البوليتاريا الريفية تطلعت إلى رفع مستواها المعيشي و كانت الطبقة الأكثر حرمانا و لها إمكانيات قليلة نحو التطور. و بالتالي فان ظهور هذه الطبقات و التي يتخللها صراعات و تناقضات من أجل الاستفادة من ارث المعمرين الذين تركوا ممتلكاتهم أدى إلى تشكل قاعدة برجوازية وهذا ما فسر لنا جانبا من الجوانب التي أدت إلى عدم ظهور مشروع تنموي واضح ، كما أن تصنيف الطبقات في هذه الفترة لم يكن واضحا فالبرجوازية الفرنسية كانت تسعى بأن تمنح لنفسها سلطة اقتصادية قبل أن تكتسب السلطة السياسية على عكس البرجوازية الجزائرية التي ناضلت من أجل حقوق سياسية واجتماعية و اقتصادية.(1)

أما البرجوازية الجزائرية التي ظهرت بعد الاستقلال كانت تهدف إلى تسيير البلاد رغم افتقارها للإمكانيات حيث لم تكن السلطة الاستعمارية لتسمح بذلك إبان الاحتلال فحاولت انتهاز الفرصة المتاحة عند رحيل الاستعمار، وهذا ما يفسر غياب برنامج واضح لهذه الطبقات.(2)

إن المشكلات الناجمة عن ضعف البنية الاجتماعية-الاقتصادية أدت إلى التقهقر في الإنتاج خاصة إذاعلمنا أن هذه الفترة شهدت نقص شديد في الإطارات الفنية والفوضى وسوء التخطيط وهذا ما يبرزه لنا الجدول التالي :

1 - ة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع و السياسة ، 1، دار الفجر للنشر و التوزيع ،

القاهرة ، 2004 ، - 13 11

2- - 27 14

تطور الإنتاج الزراعي بين عامي 1960-1964 (1)

السنوات		المنتجات الزراعية
1964	1960	
677	824	1- الحبوب
194	439	2- الخضار والباقوليات والزراعات الصناعية
680	1242	الفاكهة
329	747	الإنتاج الحيواني

الفصل الثاني : واقع الزراعة في الجزائر بعد الاستقلال

أولاً: التنمية الزراعية في ظل 1960-1962

النظام الاشتراكي

1- من الرأسمالية الى الاشتراكية

2- مؤتمر طرابلس

3- الحتمية الاقتصادية

ثانياً: التسيير الذاتي

1- أجهزة التسيير الذاتي

2- مراحل التسيير الذاتي

3- نتائج التسيير الذاتي

ثالثاً: الثورة الزراعية

1- مراحل تطبيق الثورة الزراعية

2- أسباب وأهداف الثورة الزراعية

3- نتائج الثورة الزراعية

أولاً: التنمية الزراعية في ظل النظام الاشتراكي

1- من الرأسمالية إلى الاشتراكية :

لقد عمل الغزاة الرأسماليين الفرنسيين على إحداث تغييرات جذرية خاصة على الصعيد الاقتصادي إذ كان يستغل الفرد الجزائري أبشع الاستغلال وذلك من خلال تطبيق سياستهم الرأسمالية التي تبنتها فرنسا لخدمة رأسمالها الذي جعل من الفلاحين الجزائريين أجراء كادحين لذلك نجد أنها وجهت المؤسسات ذات المردود التجاري لخدمته.⁽¹⁾

جاءت الاشتراكية^(*) كرد فعل على الرأسمالية وعن عجزها عن حل المشاكل المتزايدة وهي عكس مصطلح الرأسمالية الذي ارتبط بعملية استغلال الإنسان وارتكزت على قانون الربح وجعلت من الفلاحين أجراء كادحين لذلك جاءت الاشتراكية التي تقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج تبنت خطة كاملة شاملة واحدة، وهي تعبر عن المصالح العميقة للشعب العامل، وتعتبر الاشتراكية الإطار المفاهيمي لسياسة التنمية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، حيث تبنت الطبقة المثقفة وقياد البلاد عبر مختلف الموانيق و البرامج المذهب الاشتراكي كنموذج وأسلوب لتنظيم الحياة الاقتصادية و يبدو ذلك من خلال ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962 وقد عرض ميثاق طرابلس المحور الكبرى لبناء الجزائر ذات التوجه الاشتراكي وطرح المشروع التنموي الذي يقوم على أساس الدور المركزي للدولة عن طريق الثورة الزراعية.⁽¹⁾

* نظام اقتصادي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وقد تكون هذه الملكية للدولة أو ملكية تعاونية، انظر: محمد بلقاسم حسن بهلول سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999 15.

انعقد بطرابلس الليبية رابع مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية للفترة

28 ماي و 7 جوان لجملة من الأسباب أوكلت لجنة برئاسة أحمد بن بلة مسؤولية

صياغة البرنامج، وكانت مكونة من كوادر و إطارات.(2)

وكان ميثاق طرابلس يقف موقفا مضادا للنمط الرأسمالي في التنمية كما استنكر الليبرالية

الاقتصادية أي حرية إنشاء المشاريع الخاصة وركزت على بناء مبادئها على أساس

الاشتراكية، و كان البرنامج بمحاوره الرئيسية قد عالج وضعية الثورة و جهة التحرير

الوطني و المهام السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر المستقلة ، خاصة ما

يخص منها القطاع الزراعي، حيث قام بتأميم الثروات الطبيعية و استثمارها و تحقيقا

للإصلاح الزراعي وفقا لمبدأ الأرض لمن يخدمها و توزيع الأراضي الفائضة للفلاحين

الفقراء.(3)

كان الهدف الرئيسي لبرنامج طرابلس الذي خرج إلى النور بفضل التحالف بين

النخبة المثقفة هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي و تقوية الفرصة على الاستعمار الذي

سعى لتكريس وجوده الاقتصادي بعد رحيله و تطبيقا لإستراتيجية تقليص دور الاستعمار

رفضت وثيقة طرابلس الإيديولوجية الليبرالية و شددت على ضرورة تدخل الدول لقيادة

عملية التنمية.(1)

¹-الميثاق الوطني 1976 وثيقة رسمية من الأرشيف الولائي بسكرة ،ص 29 .

² - سليم عبد الوهاب ،مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس الأسباب المجريات القرارات، _____
الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية 6 ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، ص156.

³ -فويلكوف ، المرجع السابق،ص360 361

فقد أكدت جبهة التحرير الوطني إرادتها في تغيير أوضاع الريف من خلال رفض

الليبرالية الاقتصادية كإطار للتنمية لأن استمرار هذا الإطار لا يسمح سوى للبرجوازية المحلية بخدمة المعمرين في القطاعات الاقتصادية في حين يظل الشعب أسيرا للبؤس و عليه فان التغيير المنتظر تم طرحه في إطار التحويل الجذري للهياكل التي تسمح بتعميق التعاون الاجتماعي في الوسط الزراعي وتمثل ذلك بالإلحاح في القضاء على القواعد الاقتصادية للاستعمار الزراعي و تحديد الملكية العقارية على وجه العموم .

- وقف تبادل الأرض ووسائل الإنتاج الزراعية لتفادي إعادة تكوين الملكية الكبيرة .

- توزيع مجاني للأرض على الفلاحين الذين لا رأس لهم أو الذين ليست لهم مساحات كافية.

- إنشاء مزارع حكومية تصبح قاعدة لتكوين التقنيين الفلاحين .

3- الحتمية الاقتصادية :

درس برنامج طرابلس الواقع الاقتصادي بالجزائر بعد الاستقلال ، حيث أصبحت محاوره في التنمية ممثلة في الإصلاح الزراعي ذات طابع اشتراكي واستثمار الثروات الطبيعية، لأن الإصلاح في الزراعة في البداية ارتبط بالمساعدات الفرنسية المقدمة على شكل تعويضات للفلاحين الفرنسيين الذين قد يفقدون هذا الإصلاح أراضيهم، لذلك نجد أن التنمية الزراعية أرادت تغيير صورة الفلاح الجزائري البائس التي سادت أيام

¹ - نور الدين زمام ، المرجع السابق ، ص 104.

الفترة الاستعمارية، في الوقت الذي كانت تسعى فيه أيضا الى تغيير صورة الفلاحة بصفة

عامة (1).

مرت عملية التحول الاشتراكي في المجال الزراعي بثلاث مراحل أساسية :

- **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة التي حصل فيها الفلاحون بأنفسهم على الأراضي

الشاغرة التي كان يملكها المعمرون الأوربيون فاننظم العمال و الفلاحون بأنفسهم في

لجان للعمل في الأراضي المهجورة فقررت الحكومة أن يصبح عمل هذه الهيئات بشكل

قانوني فأنشأت المرسوم الصادر في 22-11-1962 .

- **المرحلة الثانية :** و حصلت فيها الدولة على الأراضي التي كانت من ممتلكات

المعمر الفرنسي، وهذه الأراضي استولت عليها الحكومة ثم قامت بتوزيعها على

الفلاحين . (2)

- **المرحلة الثالثة :** التي صدر فيها قانون الثورة الزراعية واستهدف كبار ملاك

الأراضي الجزائريين وتحديد الحد الأقصى لملكية الأرض , كما استهدف القطاع

التقليدي في الريف الجزائري . (3)

و بالتالي فان الحل الاشتراكي كان ضرورة حتمية لمواجهة هذه المشاكل و الخروج

بالجزائر من حالة التبعية والتخلف إلى حالة الاستقلال و التقدم وفي هذا يقول الميثاق

الوطني أن الاشتراكية في الجزائر ليست اختيارا تعسفيا و لا نظاما مستورد ألصق

1- _____ ، من نصوص أساسية لجبهة التحرير ، نشر وزارة الإعلام 1976 ، وثيقة رسمية من الأرشيف
الولائي ولائي 39-38.

2 - الحافظ ستهم ، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال ، ديوان المطبوعات الجامعية 1981 15.

3 - _____ ، الاستثمار الزراعي أمام حتمية وجوب الحل العاجل ، مجلة
المجاهد الأسبوعي ، العدد من 7 10 1980 64.

بجسم أمة خامدة وإنما هي مسيرة حية تضرب جذورها في أعماق الكفاح من أجل

التحرر الوطني .(1)

ثانيا :التسيير الذاتي 23- 03- 1963 :

ظهر التسيير الذاتي (*) على أراضي كان يشغلها المعمرين و المتكونة من مساحات

قاموا باستصلاحها أو شرائها من أصحابها الأصليين و أملاكهم ثم انتزاعها من

الجزائريين و توزيعها على معمرين أوريبيين،(2) و في هذا الشأن يعتقد الكثير من الكتاب

أن التسيير الذاتي نشأ بطريقة عفوية لإدارة هذه الأملاك لكن أحمد بن بلة(*) قال :إن

التسيير الذاتي جاء إبداعا شعبيا و من وحي الضرورة أي أنه لم يأتي بعد تنظيم

و أمام هذا لم تجد الدولة إلا الاعتراف به بمقتضى المرسوم رقم 2/62 المؤرخ

في 22 أكتوبر 1962 حيث منح لهم الحق في استغلال هذه الأملاك و حتى لا تستغل

هذه الأملاك و هذه العقارات في عملية المضاربة أ صدرت السلطة المرسوم رقم

03/62 المؤرخ في 23 أكتوبر و الذي يمنع بيع الأملاك الشاغرة، غير أن التقنين

الفعلي لهذا الأسلوب بدأ في الواقع مع سنة 1963 أين أصدر المشروع سلسلة المراسيم

الشهيرة حول التسيير الذاتي من أهمها المرسوم رقم 88/63 المؤرخ في 19 مارس

1963 و المتعلق باستعادة الأملاك العقارية المملوكة للأجانب و المرسوم رقم 63

¹ -الميثاق الوطني، المرجع السابق، ص 30.

* التسيير: هو عمليات التنظيم والتخطيط والتوجيه

: التنظيمية من قبل العاملين فيها انظر : محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة

الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية 19 1986

² - السياسات الزراعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 2006

78

* - 25 ديسمبر 191مغننية انضم إلى صفوف الثورة الجزائرية منذ اندلاعها كان أول رئيس للجزائر المستقلة

وهو من الذين قادو المرحلة بعد الاستقلال، انظر: روبر ميرن، مذكرات احمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، ط3

الأدب،بيروت 1981 10

المؤرخ في 22 مارس 1963 و المتعلق بقواعد و كفاءات التسيير الذاتي للاستغلات

الزراعية .(1)

و كانت أراضي المعمرين تنظم على شكل تسيير ذاتي ، فبعد الاستقلال هاجر

المعمرين و آلاف من المستوطنين الفرنسيين تاركين ممتلكاتهم من أجل إحداث فراغ كبير

يمكن أن يهز البناء الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد⁽²⁾ فقامت السلطات بمنح ممتلكاتهم

إلى لجان العمال تاركة الفلاحين في وضعيتهم و بدل ذلك على إعادة نمط الاستغلال

الزراعي للبلاد الذي كان يهجه المعمر اعتمادا على تقسيم الأراضي⁽³⁾ مابين قطاع

معاصر متواجد في الأراضي الخصبة و يملكه الأوربيون و قليلا من الجزائريين الموالين

للإدارة الفرنسية و يتميز بحيازات كبيرة و امتلاك وسائل عصرية و كان يستفيد من كل

الامتيازات (الضرائب ، القروض ...) و قطاع تقليدي يمتلكه الأهالي و تنحصر معظم

أراضيهم في المناطق الجبلية وهو عكس القطاع المعاصر ، حيث لم يكن الإنتاج يكفي

لسد حاجيات الفلاحين وأسرههم الاستهلاكية، و هكذا ابتعدت فكرة توزيع أراضي

المعمرين على الفلاحين وسكان الريف و يدل ذلك على منح امتيازات إلى الطبقة العاملة

و عدم الاهتمام بطبقة الفلاحين .

ولقد واجه التسيير الذاتي في البداية مشاكل عدة منها أن العمال الذين وصلوا

نشاطهم في المزارع لم تكن لديهم أي موارد مالية و كانت البنوك المحلية بنوكا أجنبية

رفضت منح قروض للجان التسيير العمالية ، فتحملت الخزينة العمومية ثم البنك المركزي

¹ - الجليلي ، 29 30.

² - 29.

³ - احمد هني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، (د ، ب) ، ص34

تمويل المزارع المسيرة ذاتيا، و دامت حتى سنة 1966 السنة التي تم فيها تأسيس بنك

مختص في تمويل القطاع الاشتراكي الزراعي و كانت المزارع المسيرة ذاتيا (1) عاجزة عن

سد الديون التي أخذتها من الخزينة أو البنك المركزي أو البنك الوطني.

أيضا من بين المشاكل التي واجهت التسيير الذاتي الحجم الكبير للمزارع، أكثر من

ألفين مزرعة بمساحة تفوق الألف هكتار جعلت من غير الممكن التحكم في الهياكل

المسيرة وتنسيق مخططات المحاصيل، (2) كما بلغ عدد اليد العاملة في هذا القطاع

21188898 عامل منهم 51% عمال موسميون سنة 1964 إلى 275979 منهم 37

%موسميون سنة 1970. (3)

و ابتداء من 1967 بدا التسيير الذاتي يتوجه نحو الاستقلالية في التسيير و إعادة

هذا التنظيم يفسر من خلال تبني تطور زراعي يتماشى مع متطلبات التصنيع، فمنذ سنة

1975 عرف تغييرات جذرية نحو استقلالية متزايدة. (4)

1- أجهزة التسيير الذاتي:

- الجمعية العامة للعمال : وهي الهيئة العليا للاستقلالية الزراعية المسيرة ذاتيا ، و

تتشكل من العمال الدائمين في المزرعة المتمتعة بالجنسية الجزائرية و القائمين بصفة

شخصية و مباشرة في العمل الزراعي ، دون أن يكون لهم مورد معيشي آخر غير

هذا العمل وتجتمع هذه الجمعية في دورات عادية و أخرى استثنائية ، و يقوم أساسا

1 - 35 34

2 - راجع زبيري ، نر آثارها على تطوره ،

1996 19.

التسيير، جامعة

3- فاطمة الزهراء طاهري، تسيير المخاطر الزراعية

خيضر ، بسكرة 2010 2011 128.

4 -BoudjemaHaichor,Le Défi-agro Alimentaire de L'algérie, Alger , 1992.p19

بوضع البرامج والأهداف المتعلقة بالاستقلالية وتصادق على صفقات الإنتاج و التسويق المقترحة من قبل العمال، من بين أعضائها مجلس العمال الذي هو الصيغة الثانية في الهرم السنوي للتسيير الذاتي ، يختار من بين أعضاء هذا المجلس أعضاء لجنة التسيير و يتولى المجلس اتخاذ القرارات العامة .(1)

- **لجنة التسيير الذاتي:** فهي منتخبة من مجلس العمال, تدير المؤسسة المسيرة ذاتيا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويتخذ جميع القرارات المتعلقة بتسيير المزرعة و إعداد برنامج النشاط والقيام بالحسابات المالية و إبرام عقود القرض و التمويل و يرأس اللجنة من قبل الجمعية العامة لمدة ثلاثة سنوات.
- **المدير:** معين من طرف وزير الفلاحة و الصلاح الزراعي, يتكفل بمهمة تمثيل مصالح الدولة داخل المزرعة ويسهر على حماية ممتلكاتها من بعض التصرفات التي تصدر من الهيئات المنتخبة وله الحق نقضها إذا رأى أنها انتهاك إن تلاعب بهذه الأموال .(2)

كما أن الأمر رقم 75- 72 المؤرخ في جوان 1975 و المتضمن تعديل الأمر المؤرخ في 3 ديسمبر 1968 و المتعلق بالتسيير الذاتي بأمر المادة الأولى ما يلي :

إن الأرض ووسائل الإنتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤمنة تعد تأسيسا للاستغلالات الزراعية الأخرى ويعهد تسييرها من الدولة إلى جماعات العمال ويخضع هذا التسيير لقواعد التسيير الذاتي المحددة على وجه الخصوص في هذا الأمر كما أنه

1 - عجة الجبالي ، المرجع السابق ، ص 35 36.

2- أحمد هني ، المرجع السابق ، ص 35.

تتدرج في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁾

2- مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي :

- المرحلة الأولى (الأملاك الشاغرة): ظهرت هذه المرحلة اثر رحيل المعمرين و تركهم ما يملكون خلال صيف 1962 فظهرت بعض الأملاك بدون مالك فبدأت عملية الاستيلاء الفردية و الجماعية على المزارع من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي و الاتحاد العام للعمال الجزائريين و قداماء المجاهدين ,ما دفع السلطات المسؤولة أن تتدخل باسم حماية المصالح العامة وذلك يمنع تهريب المعدات والآلات الزراعية عن طريق قرارات ونصوص قانونية كمرسوم 24 أوت 1962 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب و السرقة وفي أكتوبر 1962 صدر قرار تنظيم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد و الجماعات وفي نفس الشهر صدر قانون ثاني في شكل قرار لخلق لجان لتسيير هذه الأملاك .

- المرحلة الثانية (التأميم الجزئي): امتدت هذه المرحلة من مارس إلى ماي 1963 وتم فيها تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين و كان حوالي 20000 هكتار من الأراضي موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحى متطور مستعملة طرق حديثة للاستغلال الزراعي وفق دراسات ومناهج علمية ، كما تمتاز هذه الأراضي بخصوبتها و جودتها وتزويدها بالتجهيزات .⁽²⁾

¹ - مجموعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالتسيير الذاتي

1977 ، وثيقة رسمية من الأرشيف الولائي ، ولاية بسكرة 77.

² - محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحياة الغذائية بالجزائر 1962-1987، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1990 ، 29.

- المرحلة الثالثة: وبدأت هذه المرحلة انطلاقاً من 12 أكتوبر 1964

حيث أصبح القطاع المسير ذاتياً يتربع على مساحة 2632000 هكتار من أخصب الأراضي و أجودها تقع معظمها في السهول (متيجة و عنابة و أعالي الشلف) كانت موزعة وملك لحوالي 22000 معمر .

3- نتائج التسيير الذاتي :

من بين النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل أسلوب التسيير الذاتي هي :

- انخفاض مستمر في الإنتاج الزراعي لمختلف المواسم الفلاحية على الرغم من الزيادة المعتبرة في استعمال الأسمدة و المبيدات، رغم أن الدولة كانت تتدخل في تسيير هذا القطاع عن طريق مؤسسات مختلفة مختصة في تمويل المزارع بالأسمدة و الأدوية مما جعل بعض المزارع تجد صعوبة كبيرة في الحصول على مثل هذه المواد اللازمة للعملية الإنتاجية، أيضاً أن التمويل شكل عقبة أساسية في وجه تطور مزارع التسيير الذاتي فكان الجهاز المصرفي وسيلة في يد الدولة تتحكم بواسطة في المزارع ، فتمنح القروض لتطوير بعض المشاريع في بعض المزارع وترفض تمويل بعض المشاريع الأخرى التي تتعارض مع المخططات الوطنية.⁽¹⁾

- الاستعمال اللاعقلاني لمختلف وسائل الإنتاج و الأسمدة وغيرها ذلك بسبب انعدام الإرشاد الفلاحي العلمي نتيجة لقلّة المهندسين و التقنيين المختصين في مختلف العمليات

¹ - مجموعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالتسيير الذاتي في قطاع الفلاحة ، المرجع السابق، ص 77.

- هذا القطاع جعل العمال يهملون المزارع الحكومية واتجهوا لاستغلال قطع الأرض الصغيرة التي يملكونها وهذا خارج أوقات عملهم, كما ارتفع الاستهلاك الذاتي فأصبح العمال يأخذون كميات هائلة من مزارع التسيير الذاتي لاستهلاكهم الشخصي وتحولت مزارع التسيير الذاتي في نظر العمال و أفراد المجتمع ككل ملك للجميع .
- إن تسيير العمال في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا كان مجرد شعار خالي من مختلف الفعاليات بل إن التسيير كان من طرف جهات مختلفة أعطيت لها الصلاحيات الكاملة للتدخل في عملية التسيير و الإنتاج و ذلك من أجل تحقيق الهدف الحكومي في ذلك الوقت و المتمثلة في المخططات الوطنية دون النظر في مصلحة الاستغلالية و بالتالي مصلحة العمال بل على العكس فان اقتراحات العمال في بعض المنتجات التي يمكن أن تعود على المزرعة بالنتائج الايجابية كانت لا تأخذ بعين الاعتبار بل على المزرعة تطبيق ما هو موجود في البرنامج الوطني الذي يعمل على تحقيق ما يسمى المخططات الوطنية وكان ذلك على حساب كثير من المزارع التي لا يمكن لها إتباع مثل هذه المنتجات لأن طبيعة أراضيها و مناخها لا يسمح بذلك.⁽²⁾

¹ - شعباني إسماعيل، آثار التوجه نحو خصوصية القطاع العمومي بالجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،

1997 1998 - 29 22

² - Soliaman Badrani, L'expérience Algerien Cahier du Cread , Alger , p 40

جدول القطاع المسير ذاتيا

المساحات		المزارع		المساحة
الحصة %	بالمليون هكتار	الحصة	العدد	بالهكتار
0,02	553	5,3	106	أقل من 100
6,9	159	24	479	100 - 500
22,6	520	31,8	634	500 - 1000
37,2	850	278	554	100 - 2000

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن القطاع المسير ذاتيا لمزارعه المقدر بـ 1994 مزرعة بخطي 3,2 مليون هكتار ومرتكزة في الأراضي الخصبة. (1)

ثانيا : الثورة الزراعية 8-11-1971

ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري اقتصاد متدهور قائم على أساس الاستغلال

وامتصاص الثروات الجزائرية ، ومع اندلاع الثورة التحريرية كان التفكير في الأرض

هي الفكرة الأولى التي تبادرت إلى ذهن الفلاح الصغير و المواطن البسيط وجميع

المسؤولين في الثورة ، وأكدوا عليها في مختلف المواثيق السياسية و الاقتصادية و هذا

¹-Mohaned El Hocine Benissad , Economie du DeVeloppement de Algeré, 2eme edition ,O . P.U .alger,1981.p.76.

ما جاء في ميثاق الثورة الزراعية التي أعلن عنها الرئيس هواري بومدين^(*)، حيث جاءت

هذه الثورة كعملية تغيير للقطاع الزراعي وفق منشور اشتراكي بعد أن كانت

الإستراتيجية الزراعية المسطرة في تسيير القطاع الزراعي هي سياسة التسيير الذاتي

التي شهدت تدهورا وتذبذبا في الإنتاج ، ف جاء الأمر الصادر في 08 نوفمبر 1971

الخاص بقانون الثورة الزراعية وفق مبدأ الأرض لمن يخدمها ، حيث استمدت جذورها

وأسسها النظرية من ثورة أول نوفمبر⁽¹⁾، باعتبار أن مصطلح الثورة في حد ذاته غاية

السلطة من وراء إصدار هذا المشروع تعني الانقلاب على وضع كائن بغرض تحقيق

وضع مأمول بوسائل عنيف أو غير عنيفة، كما أنها تعني التغيير الجذري لما هو كائن

إذا فمضمون الثورة الزراعية هي إعادة توزيع عادل و فعال لوسائل الإنتاج و منها⁽²⁾

الأرض على الفلاحين و إدماجهم في مجهود تنمية البلاد وتحسين ظروف معيشتهم و

تحديد و ضبط الأنظمة الأساسية للملكية العقارية على أن يشارك الفلاحون في اختيار

شكل التنظيم الأكثر ملائمة لاحتياجاتهم .

فالثورة الزراعية ضرورية لانقلاب من قيود ارث النظام العقاري الاستعماري و

تهدف في إطارها إلى البحث عن أسلوب و كيفية دمج النظام القانوني الزراعي ضمن

إيديولوجية السلطة و التي هي بالطبع اشتراكية⁽³⁾.

*- اسمه الحقيقي 1965 1976 ويعتبر مؤسساً بومدين وذكريات 3 والتوزيع، الجزائر، 2000، 535
1932 23 سياسي
الجزائرية الحديثة انظر: محي الدين عميرة ،أيام الرئيس هواري
هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دارالهدى والتوزيع، الجزائر، 2003

1 - العيد

2 - عجة الحيلالي ، المرجع السابق ، ص 41.

3- المرجع نفسه ، ص40

وفي هذا الشأن ينص ميثاق الجزائر لسنة 1964 على أن إلغاء الاستغلال الاقتصادي و

إنهاء العلاقات الاستعمارية الجديدة و نزع ملكية الرأسمال الأجنبي المسيطر لا تكون

إلا بالثورة الزراعية و اشتراكية وسائل الإنتاج التي تمكن من القضاء على الفوضى

الاقتصادية ووضع تخطيط فعال و منسجم مبني على المصالح الحقيقية للمجتمع⁽¹⁾.

وتمثلت مراحل تطبيق الثورة الزراعية في :

- **المرحلة الأولى** : بدأت في جانفي 1972 ومن خلالها تم شرح أبعاد الثورة الزراعية و

الهدف من ورائها كإصلاح للقطاع الزراعي : وكان غرضها تشكيل الصندوق الوطني

للثورة الزراعية ، والأراضي التي مستها هذه المرحلة تقدر ب 1,44 مليون هكتار حيث

تم توزيع 42,7% منها خلال السنة الأولى مما مكن من إنشاء 3434 مزرعة .

- **المرحلة الثانية** : بدأت في جوان 1973 وكان هدفها تأمين الممتلكات التي يكون

أصحابها غائبين، كما كانت تهدف إلى تقليص الملكيات الزراعية الكبيرة ، هذه

الإجراءات مست 50051 مالك، كما اتسمت مراحل تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء

الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي⁽²⁾

وفي هذه المرحلة تم توزيع الأراضي على المستفيدين منها وفق مقاييس و شروط

موضوعية ويتم تخصيص الأراضي وفق تعاقد مبرم بين الفلاح و الدولة ويتم فيها تحديد

¹- محمد العيد مطمر ، المرجع السابق ،ص 57

²- رابح زبيري ،الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر أثارها على تطوره

حقوق وواجبات كل من الطرفين⁽¹⁾ ، وهذا ما لاحظناه من خلال الوثيقة رقم 1 المتمثلة

في تعليمات من رئيس مجلس الثورة إلى لجان الثورة و موضوعها المتمثل في تنظيم

أعمال المرحلة الثانية من تطبيق الثورة الزراعية و التي توضح ما يلي :

- أن الرئيس هوارى بومدين أكد في هذه التعليمات على أهمية الثورة الزراعية خاصة

أثناء المرحلة الثانية من التطبيق بحيث ركز على تطبيق هذه المرحلة وفق تنظيم محكم

بإتباع التعليمات التي يصدرها مجلس الثورة من أجل تحقيق أهداف الثورة الزراعية وذلك

بتوفير كل الظروف الملائمة و الوسائل المتوفرة من أجل ضمان استمرار عملية تطبيق

الثورة الزراعية ورفض أي تدخل يؤدي إلى الفوضى أو التأثير على المصالح العامة و

الاعتماد على العدالة الموضوعية في اتخاذ القرارات من المسؤولين و الهيئات المكلفة .

كما أكد على دور جماهير الفلاحين في المرحلة الأولى من خلال تجاربهم و الدفاع عن

مصالحهم و مشاركتهم في اتحاديات الفلاحين و تسيير التعاونيات التي يقوم بها المستفيدون

على شكل عمل جماعي فيما بينهم ، بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة تنشيط مسؤولي

الولايات و الولاة و الهيئات البلدية في مختلف المجالس وأن لا تتمثل شراكتها في إعداد

الثورة الزراعية فحسب بل تعدى إلى دور التطبيق .⁽²⁾

وفي الأخير قدر ما تحقق من نجاح في الانجازات الأولى و ضرورة تدعيم

التعاونيات التي نشأت في المرحلة الأولى باعتبارها كحافز للتطورات القادمة .

- المرحلة الثالثة: وتم من خلالها تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية و

¹- مجموعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالثورة الزراعية ، المرجع السابق ، ص 19

²- لثورة الزراعية ، وثيقة رسمية من الأرشيف الولائي ولاية بسكرة ، 45

الهضاب العليا و كذا الصحراوية وعرفت هذه المرحلة كسابقته مقاومة كبيرة من قبل

المربين، كما أن تطبيقها صعب نظرا لإمكانية انتقال القطعان من مكان لآخر.

كما اتسمت مراحل تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين

وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي . (1)

ميثاق وقانون الثورة الزراعية :

أعد مشروعه وزارة الإصلاح الزراعي عام 1970 وصادق عليه مجلس الثورة و

الحكومة يوم 4 جويلية 1971 وتم التوقيع على أمر تطبيقه في 8 نوفمبر من نفس السنة

وقد جاء في مقدمة هذا الميثاق أن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة

في توزيع الأراضي ، وهذا هو سبب انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم

قدرتها على تحويل الأساليب الزراعية و مشاركتها في التنمية الاقتصادية . (2)

2- أسباب وأهداف الثورة الزراعية :

أ- أسباب الثورة الزراعية :

إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية و تمثلت

أسبابها في :

- التوزيع الغير متساوي للأراضي : من المعلوم أن المساحة القابلة للزراعة في الجزائر

ضعيفة نسبيا لكثرة الجبال و المساحات السهبية و الصحراوية فالمساحة فنجد

6,000,000 هكتار تقريبا بالنسبة للشمال الجزائري التي يسكنها 8,000,000 من

¹ - رابح زبيري ، المرجع السابق ، ص 23.

² - محي الدين عميرة ، المرجع السابق ، ص 268.

أبناء الريف واستعمال هذه الأراضي غير موزع بانتظام بين العاملين في المزارع .

- **مخلفات الاستعمار:** حيث كان غرض الاستعمار مصادرة الأراضي الجزائرية لفائدة

المعمرين إضافة إلى ماباعه الجزائريون من الأراضي إلى هؤلاء المعمرين نتيجة

لأحكام القوانين العقارية و الضغوط المباشرة على اثر الأزمات الاقتصادية التي كانت

تلتزم العائلات الجزائرية ببيع أراضيها للمعمرين مما أدى بالفلاحين إلى الهجرة إلى

المناطق الداخلية و الجبال وحتى مناطق الجنوب واضطروا لفلاحة الأراضي الوعرة

بوسائل تقليدية ويدوية غير كافية .

- **الظروف الغير مستقرة بالنسبة لاستغلال الأراضي :** إذ أن هناك العديد من الملاك⁽¹⁾

لا يستغلون أراضيهم بأنفسهم وهم لا يهتمون بتحسين الإنتاج الزراعي أما المستغلون

الفعليون للأرض لا يجدون أية فائدة في مضاعفة عملهم أو قيامهم باستثمارات طالما

ليس لهم ضمان يمكنهم من الاستفادة من ثمرات جهدهم .

- **التباين في توزيع أراضي القطاع الخاص :** لم تكن ظاهرة حديثة فهي موجودة منذ فترة

الاحتلال الفرنسي لكن هذا الأخير عززها بشكل مباشر وغير مباشر بوسائل متعددة

(المصادرة، الإفلاس) خلال الأزمات الاقتصادية الناتجة عن التصدير و القوانين

الموجهة لتشجيع الملكية الجماعية و تعميم الملكية الفردية .⁽²⁾

ب- أهداف الثورة الزراعية:

¹- رئاسة مجلس الوزراء ، الثورة الزراعية ، المرجع السابق ،ص- 11- 16

²- Boudjema ,HaihorOP,cit , p.24.

ومن بين الأهداف المسطرة حسب ميثاق الثورة الزراعية في إطار استراتيجيات

الجزائر في تنمية القطاع الزراعي باعتبار أن الثورة الزراعية هي المحور الأهم في الاقتصاد الوطني وهدفها إعطاء المطلوب منها وتخليص البلاد من الإقطاعية التي خلفها الاستعمار و غذاها و عمق منها وجعلها القاعدة التي تجري على مستوياتها القطاعات الزراعية.(1)

ونذكر من هذه الأهداف ما يلي :

- **الأهداف الاجتماعية:** حيث كانت تهدف سياسة الثورة الزراعية إلى التقليل من التوزيع الغير عادل لملكية معظم الأراضي الفلاحية و الحد من التناقضات الاجتماعية المتواجدة داخل القطاع الزراعي خاصة منها المتمثلة في الطابع الاجتماعي للعمل على إزالة نظام الخماسة الموروث عن الحقبة الاستعمارية و ذلك بواسطة الحد من الملكيات الكبيرة وتأميم الأراضي الغائب أصحابها عنها وعدم العمل بها والأراضي العمومية المتمثلة في أراضي الدولة و الحبوس و العرش و توزيعها على مجموعة من العمال يشكلون بذلك تعاونيات فلاحية إنتاجية يحكمهم قانون الثورة الزراعية .(2)

كما أنها تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان الذين تطورت مقادير استهلاكهم ، والتمكين من إزالة العراقيل في سبيل تطبيق سياسة حقيقية للتجديد الريفي بتدخلها في إعادة تشكيل الريف لجميع المناطق، كذلك امتصاص نسبة

¹ - سليمان بشنون ،الأزمة الجزائرية ، جذورها وأبعادها ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2012 .132

² - مجموعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالثورة الزراعية ، المرجع السابق ، ص19

معتبرة من البطلة وخاصة منه سكان الأرياف من أجل إيقاف الزحف الريفي⁽¹⁾، إضافة
هدف إنساني آخر هو منع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان و تنظيم استغلال الأرض
ووسائل الإنتاج و استعمالها على العمل المباشر والشخصي وعلى أساس توزيع عادل
لمداخل القطاع الزراعي.⁽²⁾

- الأهداف الاقتصادية:

نتيجة للمشاكل الاقتصادية المختلفة التي كانت تعاني منها البلاد و على رأسها
عدم قدرة القطاع الزراعي على توفير مختلف الأغذية الأساسية للسكان حيث يلاحظ في
هذه الفترة تطور سريع للطلب على المنتجات الزراعية مقابل تنمية ضعيفة ، مما أدى
إلى معالجة هذا النقص عن طريق الاستيراد المكثف لبعض المواد الأساسية.⁽³⁾

- خلق الظروف الضرورية لتهيئة و تجاوز الانقسام الزراعي في قطاع
و قطاع فقير ، كما أنها تمثل عاملا منعشا للصناعة .
- رفع المستوى المعيشي للعالم الريفي يؤديان إلى توسيع السوق الداخلية وتوزيع النمو
الصناعي⁽⁴⁾

- تحديد نطاق المزارع و تقنية الإنتاج و زيادة استهلاك السماد و البذور .
- تصفية آثار الزراعة الاستعمارية التي كانت تخصص أجود الأراضي لزراعات
التصدير تاركة الزراعات المعيشية للأراضي المهملة.⁽⁵⁾

¹ - رئاسة مجلس الوزراء، الثورة الزراعية ، المرجع السابق ، ص 33-34 .

² - عجة الحيلالي ، المرجع السابق ، 42 44

³ مجموعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالثورة الزراعية ، المرجع السابق ، ص 19.

⁴ - محي الدين عمبورة ، المرجع السابق ، ص 303.

⁵ - رئاسة مجلس الوزراء، الثورة الزراعية ، المرجع السابق ، ص 34.

تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية :

تم تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية من مجموع الأراضي الحكومية كأراضي الحبوس و أراضي العرش أو الأراضي المؤممة من الخواص ، تم بذلك تأمين كل الأراضي التي كان أصحابها متغيبون عنها أو أنهم لا يقومون بعملية الفلاحة بأنفسهم بل يشغلون أشخاص آخرين في العملية الإنتاجية ، وبلغ مجموع هذه الأراضي 730756 هكتار ، بحيث أن أراضي الحبوس بلغت 8329 هكتار ، وبلغت الأراضي العمومية 172،367 هكتار ، وتم تقديم هذه الأرقام الإحصائية بمناسبة اجتماع المشترك بين اللجنة الوطنية للثورة الزراعية ورؤساء الولايات في جانفي 1974 تحت إشراف الرئيس هواري بومدين .⁽¹⁾

كما نصت المادة 19 بأن الصندوق الوطني للثورة الزراعية يتكون من الأراضي

التالية : - الأراضي الفلاحية البلدية وأراضي العرش .

- الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة .

- الأراضي التابعة للمؤسسات العمومية ماعدا المخصصة للبحث و التعليم .

- الأراضي المؤممة في إطار الأمر المتضمن قانون الثورة الزراعية⁽²⁾

وبعد جمع الأراضي فيما عرف بالصندوق الوطني للثورة الزراعية تم توزيعها على

مجموعة من المستفيدين .

¹ - محي الدين عميرة ، المرجع السابق ، ص 308.

² - إسماعيل النظام القانوني للتوجيه العقاري وصفية تحليلية، هومة، 2002 18

توزيع الأراضي : استهدفت الثورة الزراعية تحرير الأفراد و تحسين مستوى معيشتهم وذلك

عن طريق استفادتهم من الأراضي المؤممة ، حيث أصبح الفلاح الصغير و الخماس و غيرهم من البسطاء الذين كانوا يبيعون قوة عملهم مقابل الحصول على جزء من الإنتاج ، مالكين الأرض ووسائل الإنتاج المستعملة في الزراعة .⁽¹⁾

نضمت العملية في تعاونيات فلاحية خاصة بالثورة الزراعية ،حيث يقوم المستفيدون بها على شكل عمل جماعي فيما بينهم ويقسم الناتج من الدخل بالتساوي ، وتوزع الأراضي على شكل حصص مع مراعاة الحد من المساحات الشاسعة ، وتحدد مساحة التعاونية على أساس نصيب الفرد أو عدد الأفراد مع مراعاة موقع التعاونية الجغرافي و نوع الزراعة التي يمكن ممارستها .⁽²⁾

3- نتائج الثورة الزراعية :

من خلال تحليلنا لمشروع الثورة الزراعية نخلص إلى النتائج الآتية :

أن النظام القائم آنذاك تمسك بفكرة هي أنه الممثل الشرعي و الوحيد لطبقة العمال و الفلاحين و هذا الاعتقاد أقصى طبقة المنتجين التي وجدت نفسها مهمشة في كل قرار يتخذ بشأن تصور أو تنفيذ لقرارات الثورة الزراعية ، ونتج عن هذا التهميش بروز نوعين من السلوكات لصغار المنتجين الأولى متعلقة بانتشار ظاهرة اللامساواة و الإهمال في أوساط هؤلاء المنتجين مع قلة اهتمامهم بما يمكن أن تقدمه الثورة لهم من تحسين في المداخل و زيادة في الإنتاج ، ويعود سبب هذه السلوكيات إلى عدم تحميل الدولة لهم

¹ - Mohmed ElHocinBenissad ,op.cit P 292.

² - رئاسة مجلس الوزراء ،الثورة الزراعية ، المرجع السابق ، ص - 89 91

مسؤولية إنجاز الثورة و أصبحوا يرون في الدولة أنها المحرك الأساسي لنشاطهم من

حيث الإنتاج و التمثيل وحتى التسويق و بدونها يتوقف كل مجهود تعاوني، و سبب انتشار

هذه الثقافة هي الطبقة البيروقراطية التي استحوذت على الثورة من خلال ما يعرف

بالتسيير الإداري للثورة الزراعية⁽¹⁾ وهذا أسقط حق المزارعين المستفيدين من السلطة

الكاملة على وسائل إنتاجهم.⁽²⁾

وهو ما بين على أن المستفيد لا يمكنه اتخاذ قرارات الإنتاج لوحده بل هو مرغم على

إتباع ما يتمشى و المخططات الوطنية وان أي مخالفة قد تحرمه من حقه في الاستفادة

وهكذا يتحول المستفيدون إلى مطبقين للقرارات التي تصدرها الدولة دون أن يكون لهم

الحق في اتخاذ القرارات.⁽³⁾

- عدم قدرة الدولة على تنشيط المزارع و التعاونيات من جهة أخرى بحيث أن الفكرة

السائدة هي أن كل ما هو ملك للدولة هو ملك للجميع مما حط من قيمة هذه الملكيات

وجعلها مهملة و مستنزفة وذات إنتاجية منخفضة فالفوضى و اللامبالاة سمح للمجموعات

بالتصرف دون احترام القانون حيث يعمل كل لمصلحته على حساب المردود

الإنتاجي.⁽⁴⁾، وهو ما يبينه الجدول الآتي:

¹- عجة الجيلالي، المرجع السابق، ص 79.

²-BoudjmaaHaichor ,OP .cit.p30

³-SolaimanBadrani,LagriculturAlgerienne De Puis 1966 ,PU ,Alger , 1981 ,P 334

⁴-BoudjmaaHaichor , op .clt. p 30

نتائج الثورة الزراعية

6000	عدد التعاونيات المنشأة
7500	عدد المستفيدين بشكل فردي
9500	العدد الكلي
1100000	المساحات الموزعة

كما أصبحت تعاونيات الثورة الزراعية تماثل القطاع المسير ذاتيا يعمل على نفس القواعد و يعاني تدخلات الدولة مما فتح المجال أمام الفلاحين الخواص الذين أصبحوا يحتكرون الأسواق و يبيعون منتجاتهم بأكثر سعر ، فالثورة الزراعية التي كان هدفها محو الفوارق الاجتماعية في الأرياف أدت إلى بروز شريحة جديدة من الفلاحين الخواص و الذين حققوا ثراءهم بفضلها إضافة إلى ذلك لم تأتي بأي تغيير أساسي سوى زيادة المساحات المزروعة دون أي ارتفاع أو زيادة في الإنتاجية .⁽¹⁾

¹- خميس خليل ، مساهمة القطاع العام و الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ، _____ 9
2011 205.



الفصل الثالث: من أسلوب المخططات إلى الخروج عن الاشتراكية

أولاً: أسلوب المخططات

- 1- المخطط الثلاثي 1967-1969
- 2- المخططين الرباعيين 1970-1979
- 3- المخططين الخماسين 1980-1984
- 4- تقييم عام للمخططات

ثانياً: الخروج عن الاشتراكية

- 1- المستثمرات الفلاحية
- 2- تكوين المستثمرات الفلاحية
- 3- أهداف إنشاء المستثمرات الفلاحية
- 4- نتائج إنشاء المستثمرات الفلاحية

إذا كانت الاشتراكية ركيزة اقتصادية للتنمية فإن التخطيط ركيزة تنظيمية لسير هذه العملية و أداة الدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها لهذا كان من الضروري بعد أقل من خمس سنوات من الاستقلال أن تسرع الجزائر في اعتمادها أسلوب التخطيط لأنه الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد و السير به في طريق الديمقراطية و هو الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية و تكاليفها،⁽¹⁾ فالتخطيط برنامج اقتصادي أصبح يستخدم كأسلوب للتنمية الاقتصادية مع اختلاف درجة شموليته و درجة إلزامه، إذا فهو عملية حصر و جمع الموارد المادية كانت أو البشرية و تنظيم طريقة استغلالها على نحو تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية.⁽²⁾

المخطط الثلاثي 1967 - 1969 :

يعتبر هذا المخطط أول مخطط للتنمية في الجزائر بعد الاستقلال و به دخلت الجزائر مرحلة جديدة مليئة بالطموح لتحقيق تقد اقتصادي ، فسنة 1967 بداية جديدة في تاريخ تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في تطبيق التخطيط ولم يكن ذلك ممكنا قبل هذا التاريخ نظرا لعاملين هما : حداثة عهد الجزائر بالاستقلال و انعدام توفر الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية ورغم ذلك كانت هناك عزيمة و جهود متواصلة من أجل البدء في التخطيط لذلك

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية _____ ظيم مسارها في الجزائر 1 ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، 93.

² - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياستها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2003 - 127 138.

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

نجد أن الدولة تعمل بسرعة من أجل توفير شروط البدء في التخطيط وأهم هذه الشروط

هو تحكمها في جانب كبير من القوى الاقتصادية ووسائل الإنتاج و التمويل، وهو ما

يستوجب إرادة سياسية قوية قادرة على اتخاذ قرارات سياسية مهمة مثل قرارات التأمين وقد

نجحت الدولة في هذا السعي عندما أمت أراضي المعمرين الأجانب سنة 1963 و

البنوك شركات التأمين سنة 1966 ، وهكذا أمكن الجزائر سنة 1967 أن تضع أول

مخطط اقتصادي لها هو المخطط الثلاثي و الذي كان قصير الأجل و اعتبر البعض

تجربته ضمن برامج التنمية الاختيارية بدعوى أن التخطيط في الجزائر لم يبدأ إلا بعد سنة

1970.

وكان حجم الاستثمار المستهدف تحقيقه هو 9,06 مليار دج أما تكاليف برامجه

فكان تقديرها هو 19,58 مليار دج ، و الاستثمار أدى إلى خلق الهيكل الذي هو من

القيمة الاستعمالية التي أنتجها الاستثمار و يتركب من وحدات إنتاجية لأن سير عملها⁽¹⁾

يترتب عنه خلق قيم مادية استعماليه متمثلة في المنتجات الزراعية ، ومن الوحدات التي

تشكلها هي وحدات الإنتاج النباتي و وحدات الإنتاج الحيواني و الري الزراعي الذي هو

من تجهيزات الزراعة وكان الحجم الاستثماري الذي خصصه المخطط الثلاثي للزراعة هو

1,62 مليار دج و قد تقرر توجيه معظمه⁽²⁾ وهو 77% إلى تطوير الزراعة النباتية و

ذلك عن طريق تحديث الإنتاج الزراعي وإدخال تقنيات أكثر تطورا خصوصا في قطاع

التسيير الذاتي الزراعي كأسلوب إنتاج جديد يمثل التطبيق الاشتراكي للجزائر المستقلة

¹ - بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق ، ص- 162 166

² - المرجع نفسه ، ص 174.

و حظيت الزراعة أيضا بتطوير هياكلها بمشاريع كبرى يمثل وزنها في مجموع الاستثمارات المقررة ما يقرب 22% .

المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973 :

إذا كان المخطط الثلاثي قد شكل البداية الأولى لتطبيق أسلوب التخطيط في الجزائر فإنها تجربة مفيدة لهذه السياسة الجديدة للتنمية مكنت البلاد من تحسين أداة التخطيط و تشجيعها على تنويع البرامج الاستثمارية .

أكد المخطط على نقطتين أساسيتين الأولى تؤكد على تقوية و دعم و بناء الاقتصاد الاشتراكي و تعزيز استقلاليته، و الثانية التغيير في استراتيجيات التصنيع و تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين المدن ، و كانت أهداف هذا المخطط تتمحور في :

1- بناء الاشتراكية: تهدف إلى هدم جميع العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية التي خلفها الاستعمار في نفس الوقت بناء هياكل إنتاجية متطورة تعتمد على التصنيع لأنه يتواءم مع الثورة الزراعية التي تضمن له النجاح.

و العلاقات الإنتاجية الجديدة التي يجب أن تحل محل الهياكل الموروثة عن الاستعمار تتمثل في تأميم رأس المال الأجنبي و توسيع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.(1)

2- رفع حجم الاستثمارات: فالتنمية الاقتصادية نطاق واسع و متنوع خاصة بالنسبة للجزائر التي خضعت مدة طويلة من الزمن حوالي قرن وثلاث للاستعمار وعلاقاته

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق، ص- 93- 196 .

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

الرأسمالية الاستغلالية لذلك كان لا بد من رصد كميات كبيرة من الاستثمار و توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية.

لقد ارتفعت الاستثمارات الزراعية مقارنة بالمخطط الأول إلى 4,35 مليار دج وهذه الزيادة تدل على اهتمام الدولة بتلبية الاحتياجات السكانية وتطوير الزراعة كقطاع منتج يساهم في إنتاج القيمة الإضافية وخلق الدخل القومي كما يدل على اهتمام هذا المخطط بتطوير القطاع الزراعي .

زادت أنواع الاستثمارات الزراعية السنوية بالأسعار في هذا المخطط حيث قدرت بسبة 62% وكان توزيع الاستثمار الزراعية البالغة 4,94 مليار دج خلال هذا المخطط على النحو الآتي:

- مياه الري : 1,9 مليار دج منها 800 مليون تم انفاقها في إطار الدراسات .
- الفلاحة : 2,92 مليار دج .

واتجهت الدولة لتطوير القطاع الزراعي في هذا المخطط ثلاثة اتجاهات:

- اتجاه توفير شروط نقل عمل الإنتاج الزراعي من عمل يعتمد على الري الطبيعي⁽¹⁾
- التقليدي إلى عمل يعتمد على الري الصناعي و ذلك بزيادة المساحات الزراعية المروية من 300000 هكتار في بداية المخطط الرباعي الأول سنة 1970 إلى 341000 نهاية

1973.⁽²⁾

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق ، ص - 197 209

² - المرجع نفسه ، ص - 197 203.

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

- اتجاه نحو تطوير الإنتاج النباتي و الحيواني عن طريق التوسع في زراعة الحبوب و بعض الزراعات الصناعية و التوسع في التشجير بالأشجار المثمرة وتنويع الإنتاج الحيواني كالمواشي و الطيور و الأسماك مع تدعيم الزراعة بأدوات العمل المتطورة و ارتفعت نسبة الاستثمارات في هذا المجال إلى ما يزيد عن 37% من مجموع الاستثمارات الزراعية .

- اتجاه تدعيم القطاع الزراعي الذي يتكون من صغار الفلاحين بمساحة تقدر ب 2,8 هكتار و اتخذ هذا التدعيم في أغلبه شكل القروض و كانت أغلبها موجهة لشراء وسائل الزراعة خاصة الآلات الجرارة .

المخطط الرباعي الثاني 1973 - 1977 :

هو ثالث مخطط أعدته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ضمن استراتيجيات التنمية

الزراعية , و قدر حجمه الاستثماري ب 110 مليار دج.⁽¹⁾

والمقدار المخصص في هذا المخطط للقطاع الزراعي من أجل تطويره هو 16,72 مليار دج لأنه يشكل جزء من القطاع المنتج و الذي هو القاعدة المالية لتطوير المجتمع وتمثل استثماراته جزء من الاستثمارات المنتجة .

اهتم الاستعمار بالزراعة في الجزائر وفق الأهداف التي تميز النظام الرأسمالي التي يخضع لها و المتمكنة من إشباع حاجات السوق الدولية وتحقيق أقصى الأرباح الممكنة

¹ - نور الدين زمام ، المرجع السابق ، ص 127.

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

ولهذا كان توجيه الإنتاج الزراعي السلعي نحو الأسواق الأجنبية بدلا من إشباع الحاجات الوطنية.

لذلك فإن حجم الاستثمارات المطلوب توجيهها في هذا التنظيم الجديد لا⁽¹⁾ يجب أن تكون أكثر من تلك التي يجب أن تخصص للقطاع الصناعي أو قطاع البنية الاجتماعية اللذين أهملتهما السياسة الاقتصادية الاستعمارية عمدا لربط الزراعة الجزائرية بالاقتصاد الفرنسي و الفروع التي تكون هيكل الاستثمارات الزراعية في هذا المخطط هي :

الزراعة النباتية و الحيوانية و الري و قد توزعت بينها الاستثمارات كما يلي :

- عمال الري: 4,6 مليار دج .

- الصيد البحري: 0,12 مليار دج .

و تخضع البرامج الاستثمارية الزراعية لأهداف سياسة الثورة الزراعية كما أن 60 % من الاستثمارات الزراعية لفرع الإنتاج النباتي و الحيواني مخصصة للتجهيز و استصلاح الأراضي و 21 % موجهة لتحديث أدوات العمل الزراعية.

- توسيع استخدام الزراعة البلاستيكية للحصول على الإنتاج المبكر من أجل رفع القدرة الإنتاجية لأن النمو الديموغرافي السريع والذي قدر حوالي ب3,5% سنويا طرحت حاجات إضافية للمواد الغذائية الزراعية التي يجب أن تتوفر محليا و بكميات كافية .⁽²⁾

1 - 205 - 486 .

2- عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1982 ديوان المطبوعات الجامعة ، ص

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

- توسيع الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح أراضي جديدة و تطوير فن الإنتاج

الزراعي لرفع متوسط إنتاجية الهكتار الواحد في الأراضي المستغلة و بالتالي فان معدلات

النمو المنجزة في هذين المخططين هي 3،2.

المخطط الخماسي الأول 1980-1984 :

أول مخطط سهمت في إعدادة الهياكل الحزبية و المجالس المنتخبة و عرض

مشروعه مؤتمر استثنائي للحزب في جوان 1980 للمصادقة عليه و من جهة فهو أول

تجربة تخطيطية لفترة أطول من سابقتها هي فترة خمس سنوات و يدل ذلك على اكتساب

الجزائر تجربة معتبرة في التنظيم الاقتصادي .

حدد المخطط أهداف طويلة المدى لتنمية القطاع الزراعي و اعتمد على عدد من البرامج

الإنمائية بلغت تكاليفها الاستثمارية 59 مليار دج , وعملت على تنمية القطاع الزراعي

على نحو منسجم مع تنمية القطاع الصناعي لأن الأول يمد الثاني بالمواد الغذائية قصد

إشباع الحاجات الاستهلاكية الصناعيين و يمد أيضا بالمواد الأولية لتصنيعها في نفس

الوقت الذي يمد هذا الأخير الأول بوسائل الإنتاج لتطوير قدرته الإنتاجية .

عمل هذا المخطط على تنمية القطاع الزراعي لأن الجزائر تتضمن موارد طبيعية

واسعة و متنوعة منها مناطق السهول في الشريط الساحلي المجاور للبحر و ارتفاعها لا

يتجاوز 500 م عن سطح البحر وهي أراضي صالحة لمختلف الزراعات خاصة منها

الخضر والفواكه أيضا مناطق الهضاب العليا التي تصلح أراضيها لزراعة الحبوب .⁽¹⁾

¹- محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق ص - 19-10.

ويتلخص التصور العام للمخطط الخماسي الأول لتنمية القطاع الزراعي في العناصر

التالية :

- على الصعيد الاستراتيجي :تخفيض الاستثمارات الصناعية في المناطق الصالحة للزراعة حفاظا على مناطق الأراضي الخصبة و العمل على نقل الاستثمارات إلى مناطق الجبال .

- على الصعيد الاقتصادي: توسيع الرقعة الزراعية باستصلاح أراضي جديدة و استغلال ما يمكن من المساحات الزراعية وإدخال فنون جديدة لتحديث طريقة العمل قصد رفع الإنتاج.

على الصعيد التنظيمي : تحسين نظام التسيير وتدعيم الوحدات الاقتصادية الزراعية بالإطارات المتخصصة و اللامركزية في الإنتاج والتسويق .

واعتمد هذا المخطط برامج استثمارية موزعة على الفروع التالية :

- الري: 30 مليار دج .

- الزراعة النباتية والحيوانية : 23,9 مليار دج .

- الغابات : 4 مليار دج .

و اهتمامه الأكبر كان بالتكوين لأنه عامل رئيسي لتطوير الإنتاج الزراعي عن طريق (1)

إدخال التقنيات الحديثة ، وركزت على تنمية قطاع الري كوسيلة رئيسية في طريقة العمل

¹- محمد بلقاسم حسن بهلول المرجع السابق،ص- 10 19

الزراعية و سجل لهذا العمل برامج منها السدود البالغ عددها 20 سدا إضافة إلى حفر

الآبار وتخزين مياه المنحدرات والأودية الصغيرة⁽¹⁾.

المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989 :

جاء هذا المخطط لإعطاء دفع قوي لتطبيق سياسة التهيئة الإقليمية على غرار

المخطط الخماسي الأول الذي اهتم بوضع النصوص التطبيقية لهذه السياسة ، فالزراعة

والصناعة نشاطان اقتصاديان إنتاجيان يجب أن يتقلد كل منهما حسب هذا المخطط دورا

حيويا في استقطاب السكان المناطق الداخلية .

عمل هذا المخطط على تكملة وظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام

القوي بالتسيير إعطاء أولوية خاصة لتنمية القطاع الزراعي و فرع الري التابع له وبذلك

يكون هذا المخطط قد حرص على احترام و تنفيذ توصيات المؤتمر الخامس لحزب جبهة

التحرير الوطني الذي انعقد في 19 ديسمبر 1983 .

ركز هذا المخطط في تحليله للوضع الاقتصادية العامة للبلاد حالة الاقتصاد

الوطني من جهة وحالة الاقتصاد الدولي من جهة أخرى ، ففيما يتعلق بحالة الاقتصاد

الوطني راعى هذا المخطط العلاقات التوازنية بين الظواهر الكبيرة مثل: العرض والطلب

على المنتجات الاستهلاكية ، والتكامل بين القطاعات الاقتصادية ، و التوازن بين الأقاليم

المختلفة ، كلها أدت إلى نتائج سلبية أما فيما يتعلق بحالة الاقتصاد الدولي راعى هذا

المخطط ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية لأن لها علاقة مباشرة ببرنامج التنمية

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق ، ص - 20 22.

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

الاقتصادية عن طريق انتقال السلع و الخدمات ورؤوس الأموال فالعلاقة الاقتصادية بين

الجزائر و العالم الدولي علاقة قوية .(1)

نص هذا المخطط على إحداث تغيير كبير في نشاط القطاع الزراعي و فرع الري

التابع له لأن النتائج المسجلة في مجالات الإنتاج سواء في الزراعة أو غيرها لم تكن في

مستوى الأهداف المنتظرة ،ومن أجل رفع الإنتاج في هذا القطاع خصص هذا المخطط

برامج استثمارية بلغ حجم تكاليفها 115،42 مليار دج منها 60،72 مليار دج

مخصصة لفرع الري ، و الاهتمام بالجانب التنظيمي المتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات

الزراعية و تجهيزها بالعتاد اللازم ، وخلق شروط إسناد خارجية متمثلة في توجيه البرامج

الاستثمارية للقطاعات الأخرى نحو إنتاج السلع أو خدمات ذات طبيعة زراعية و تحديث

شبكة المياه و تحسين طرق استعمالها ،حيث تم إصدار قرار انجاز 33 سد و تكثيف

استغلال الرقعة الزراعية و تطوير الإنتاج النباتي من الخضر والفواكه لتحقيق الاكتفاء

الذاتي و حماية الأراضي من عوامل تقليص المساحات الزراعية خاصة منها الانجراف.(2)

لكن رغم هذه الإصلاحات و الجهود المبذولة في ظل العمل على تنمية القطاع

الزراعي ، فإنه ظل دائما في حالة تدهور و لم تستطع الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي في

هذا المجال أو في أي مجال غذائي آخر ، و بالتالي بات مشكل الإنتاج والإنتاجية في

الجزائر من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي .(3)

1984 احصائيات مجلة ربع سنوية ينتجها الديوان الوطني

1 - للإحصائيات 1985 .17

2 - محمد بلقاسم حسن بهلول ج² .147 144 -

3 - .96

سمح لنا تحليل أسلوب التخطيط الذي كان ضمن استراتيجيات الجزائر في تنمية القطاع الزراعي إلى التعرف على نوع السياسة المعتمدة في إنشاء قطاع زراعي ذات طابع اشتراكي لأسلوب الإنتاج ، فقد اقتضى على الدولة أن تقود هذه التنمية مستعملة في ذلك أسلوب المخططات كمنظم للعمل الاقتصادي و هو اختيار مبني على اعتبارين رئيسيين هما أن إمكانيات الجزائر ضعيفة و عاجزة عن إحداث التنمية و أن ترك تنظيمه لقانون السوق سوف يخضعه لاستغلال أجنبي تنمي طبقة استغلالية وطنية تكون آلة استغلال للشعب الجزائري (العمال ، الفلاحون) الذين تحملوا أكثر من غيرهم تضحيات الكفاح التحريري أثناء الثورة المسلحة .

و بالتالي هذا الضعف في إمكانيات النمو في جميع المجالات بالأخص المالية و التقنية هي التي برزت هذا الاختيار بدليل أن ما أنجزته الجزائر خلال فترة 1967 - 1979 كان أضعافا مضاعفة مما أنجزته جارتها تونس و المغرب رغم سبقهما في الحصول على الاستقلال.

ومما سبق أيضا لاحظنا حرص الدولة الجزائرية كان منصبا في البحث عن القطاع المنتج (الزراعة ،الصناعة).⁽¹⁾

وظهر هذا جليا في المخطط الثلاثي و المخططين الرباعيين فرغم محدودية أهداف المخطط الثلاثي الذي لم يكن مخططا بآتم معنى الكلمة إلا أنه هيا الشروط اللازمة

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول ،المرجع السابق ، ص 10.

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

لتطوير القطاع الزراعي أما المخططين الرباعيين فقد أدى التوسع الكبير في الاستثمارات وضخامة مهمات التنمية المقررة إلى ظهور عوائق كبيرة تمثلت في إحداث فراغ واسع بين الكميات المعوضة و الكميات المطلوبة من الطاقة البشرية والمادية اللازمة للاستثمار فما تكاد تتم الدراسة الاقتصادية لمشروعات جديدة حتى يبدأ المشروع في تنفيذها دون مراعاة لحالة تقدم المشروعات السابقة ، وكان متوسط حجم الاستثمارات في هذه المخططات هو أكثر من 71 % لكن نجد أن قطاع الصناعة استحوذ على معظم الاستثمارات وكانت مكانته بارزة في هذه الفترة حيث قدرت بنسبة تزيد عن 60% من مجموع الاستثمارات باعتبار من الدولة أن قوة البلد تكمن في قوة إنتاجياته و أن التصنيع محرك للتنمية .⁽¹⁾

لكن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أن النتائج بقي ضعيفا بسبب انخفاض مستوى التأطير و التكوين والتجربة بأمور التسيير وتعدد مواطن القيادة و ضعف حنكة الجزائريين في المفاوضات مع الشركات الأجنبية المتعامل معها في مجالات الاستثمار . أما الفترة التي تلتها من 1980-1989 كانت فترة توجيه التنمية نحو التفتح على اقتصاد السوق ، واعتمدت سياسة التخطيط في هذه إستراتيجية جديدة معاكسة لتلك المتبعة خلال فترة المخططات السابقة حيث تحسنت قدرات التسيير بفضل التكوين و الخبرة المكتسبة . لكن هذا لا يعني أنه لا توجد نقائص في المخططين الخماسي الأول و الثاني ، حيث نجد أن التدابير المتخذة خلال المخطط الخماسي الأول و المتمثلة في إعادة هيكلة

¹- محمد بلقاسم حسن بهلول ن المرجع السابق ،ص155

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

المؤسسات أتت بالسلب على استمرار وتيرة التنمية مما حول اهتمامها من العمل الإنتاجي الذي يتولد عنه الفائض الاقتصادي إلى عمل تنظيمي و الذي من طبيعته استهلاك الأموال .

أما المخطط الخماسي الثاني كان هو الآخر له إصلاحات اقتصادية تمثلت في المستثمرات الفلاحية إلا أن هذا الإصلاح جاء في ظرف وطني ودولي صعب وهو ندرة الموارد المالية حيث تعذرت شروط نجاحه ، إضافة إلى فرع الري الذي كانت حصته أكبر من حصة الزراعة حيث يعود هذا الاهتمام إلى الجفاف، وبالتالي رغم الإجراءات المتخذة منذ سنة 1967 أي بداية تطبيق أسلوب المخططات الداعي إلى رفع مستوى الإنتاج ومعالجة الصعوبات التي تعيق تطور القطاع الزراعي من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للسكان إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب قصر وعجز أساليب العمل و التنظيم ، و كانت كل الجهود المبذولة غير فعالة في إطار غياب قانون فعال يكون منظما و مؤطرا ومرشدا (1) .

ثانيا : الخروج عن الاشتراكية

1- المستثمرات الفلاحية

تم إنشاء القطاع الفلاحي الاشتراكي عن طريق دمج مختلف مزارع التسيير الذاتي و قدماء المجاهدين ومزارع الثورة الزراعية للتخلص من الازدواجية حيث تم تكوين

¹ - عجة الجيلالي ،مرجع سابق ،ص 190 191

هكتار . (1)

إن هذه العملية لم تنحصر في تقسيم الأراضي و إعادة هيكلتها ولا حتى في تقسيم العتاد على المزارع ، بل امتدت إلى تكوين مسيري المزارع بهدف تفعيل التسيير و تحسينه ، فتم تكوين 1400 مهندس مسير و 400 3300 1300 ميكانيكيا مسؤولة عن الحظيرة ثم توزيعها على المزارع المنتجة ، وكان الهدف من إعادة هيكلة القطاع الزراعي هو:

- منح الاستقلالية للقطاع الزراعي العام بهدف وضع حد للآثار السلبية التي عاشها القطاع لفترة طويلة وأعاد النظر في بعض التعاونيات الزراعية التي كانت تابعة للقطاع العام كتعاونيات الإنتاج الزراعي العائد لتعاونيات الثور الزراعية (capra) و التعاونيات المتعددة و الخدمات البلدية و ، المكلفة بتسويق المنتجات الزراعية . (2)
- تقليص المساحات الزراعية الشاسعة بهدف إمكانية استغلالها على أحسن وجه لأن كبر المزرعة في كثير من الأحيان أدى إلى إمكانية استغلالها نتيجة لقلّة وسائل كانت منها المادية أو البشرية ، وفي نفس الوقت يقوم هذا الإصلاح بتجميع قطع الأراضي المتفرقة ودمجها في المزرعة القريبة منها أو تفريقها على استفادت فردية .
- تفعيل القوة العاملة الفلاحية عن طريق دمج كثير من العمال الموسميّين في المزارع الاشتراكية كعمال دائمين خاصة اليد العاملة الشابة .

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

- إن الإصلاح الزراعي لم يتوقف عند تكوين الوحدات المنتجة بل تعدى إلى إنشاء

هياكل و مؤسسات الدعم الفلاحي فقد تم تكوين مؤسسات الدعم الفلاحي وتم تكوين

قطاعات التنمية الفلاحية (SDA) و التي بلغ عددها قرابة 100 على المستوى الوطني

يتولى كل قطاع متابعة المزارع الواقعة في اقليمه بتقديم المساعدات للمزارع.(1)

كما يقوم بتحديد احتياجات المزارع التي يراقبها من عوامل الإنتاج المختلفة بالإضافة

إلى مساعدة المزارع في مجال تقنيات التسويق.(2)

كما يمكن معرفة الحقوق و الواجبات الأساسية للمنتجين بالرجوع إلى أحكام المنشور

19/87 كما يلي :

- : إن أهم الحقوق الأساسية للمنتج هو حق الانتفاع(*) المؤيد من الأراضي التي

استغلها في مقابل دفع إتاوة محدد عن طريق القانون المالي و يعتبر حق الانتفاع هذا

عنصرا من عناصر ملكية الاستغلال و التصرف و هو الحق الذي يسمح للفلاح المنتج

باستغلال الأرض في النشاط الفلاحي ، أما ملكية الأرض فتبقى للدولة التي تمارس حقها

عليها من خلال التزام أعضاء الجماعة باستغلال الأرض المحافظة على صيغتها

الفلاحية .

بالإضافة إلى حق الانتفاع من الأرض فان المستفيد له الحق في جميع الممتلكات لخدمة

المستثمرة ماعدا الأرض و كل ما يحققه المنتجون من استثمارات و أرباح و أموال ،

غير أن ذلك يكون على الشيوع فيما بينهم و بحصص متساوية يمكن أن يتنازل عنها بعد

1-75

2-اسماعيل شعباني ، المرجع السابق ، ص 55.

* - حق الانتفاع حق عيني عقاري يمنح على الشيوع وبالتساوي بين أعضاء المستثمرة وهو قابل للنقل والت
والحجز عليه ، انظر :عجة الجليلي ، مرجع سابق ، ص 100.

يكون التنازل أو البيع لعمال القطاع الفلاحي .

- من الوجبات الأساسية الملقاة على عاتق المنتج في المستثمرة الفلاحية هي

بعة للمستثمرة شخصيا ضمن الإطار الجماعي والمحافظة على

صيغتها الفلاحية .

2- تكوين المستثمرات (*) الفلاحية :

1963 الداعية إلى رفع مستوى الناتج وتلبية الحاجيات

الأساسية للسكان من خلال الإصلاحات الهادفة إلى إزالة المشاكل و العراقيل التي تحول

دون تحقيق نتائج اقتصادية ايجابية تليق بالقطاع الزراعي (1)، بحيث أن المخطط

الخماسي الثاني اعتبر تحرير المنتج من العراقيل و منحه الحرية و الاستقلالية في الناتج

غير كفيل بتحقيق الأهداف النظرية إذ يتطلب ذلك إصدار قوانين جديدة لتنظيم هذا

القطاع ، ويعتبر القانون رقم 16/84 30 1984

الوطنية الخطوة الأولى التي مهدت لقوانين الاستقلالية من بينها قانون المستثمرات

الفلاحية رقم 19/87 8 ديسمبر 1987 الذي من خلاله تم حل المزارع

الاشتراكية وجاء بتسمية جديدة و هي المستثمرات الفلاحية .

هذا القانون صدر بعد سنتين من تنفيذ المخطط الخماسي الثاني أعطيت له الصيغة

الشرعية للتنظيم الجديد و المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك

* - هو دمج عوامل الإنتاج المتوفر في الزراعة الأرض ، العمل ، رأس المال وتشغلها بقصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجات المستهلكين ، والحصول على أفضل النتائج الممكنة ، انظر ، عجة الجبالي ، المرجع السابق 178.
1- 6 19- 87 8 ديسمبر 1987 والمتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة والصادرة بالجريدة الرسمية بتاريخ 1987 50.

المستثمرات الفلاحية .

المستثمرات الفلاحية الجماعية : هي وحدات فلاحية أنشأت نتيجة إعادة هيكلة

الأراضي للقطاع العام بتقسيمها على جماعات من العمال تضم ثلاثة فلاحون أو أكثر لهم

28 ألف مستثمرة فلاحية جماعية متوسط مساحتها 60 هكتار⁽²⁾ بحيث

يكون الحق الدائم في استغلال الأراضي التي تمنح لهم ، وتوزيعها يتم بحرية تامة و

إنصاف بين المنتجين سواء في نشاطهم أو تعاملهم دون تدخل خارجي ، وان تكون

الأراضي ذات حجم كبير بما فيه الكفاية بحيث يسمح ذلك بتحمل المسؤولية المباشرة

والجماعية في أنشطة الإنتاج و التسيير، وتعطي الدولة حق الاستغلال التام مقابل الدفع

بالتقسيط لثمن العتاد الموجود سابقا في المستثمرات الجديدة .⁽³⁾

المستثمرات الفلاحية الفردية : وتتشكل هذه المستثمرات من الأراضي صغيرة الحجم و

التي لا يمكن استغلالها جماعيا نظرا لبعدها أو تهميشها فتصبح لفلاح واحد غير انه إذا

وقع تناقض حولها تمنح الأولوية للمجاهدين و ذوي الحقوق و صاحب الأقدمية في

الفلاحة ، وبلغ عددها 5000 مستثمرة فلاحية متوسط مساحتها يتراوح بين 8 9 هكتار

⁽⁴⁾ و الهدف من إنشاء المستثمرات الفلاحية الفردية هو جذب الإطارات المؤهلة

مختلف المصالح الفلاحية لخدمة الأرض ، فان تجانس المساحة مع عدد

المنتجين و انتماء الأعضاء للنشاط الفلاحي و الاختيار الحرفي الانضمام إلى جماعة

معينة و قدرة الإنتاج المتوفرة .

1 - 191.

2 - سمير بوريمة ،

3 - أحمد هني ، مرجع سابق ، ص 42.

4 - سمير بوريمة ، المرجع نفسه ، 20.

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

كما إن عملية تكوين المستثمرات الفلاحية بدأت عن طريق توزيع الأراضي حسب ما

حدد قانونيا

:

تمنح هذه الحقوق بالدرجة الأولى للعمال الدائمين و غيرهم من مستخدمي تآطير
المستثمرات الفلاحية القائمة عند تاريخ إصدار هذا القانون كما يمكن منح هذه الحقوق
لجماعات تتكون من أشخاص يمارسون مهنة مهندسين وتقنيين فلاحين وموسميين كذا
حين الشباب على الأراضي الزائدة بعد تشكيل المستثمرات الجماعية الى غاية
1993 أين تم إنشاء مختلف المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية على النحو المبين

(1)

إعادة هيكلة المزارع الاشتراكية الى مستثمرات⁽²⁾

مستثمرات فردية	مستثمرات جماعية	
18024	29481	()
170036	1818065	المساحة (هكتار)
18024	157426	عدد المستفيدين
4 9	7 61	
0 9	55 11	للمستفيد

3- أهداف إنشاء المستثمرات الفلاحية:

¹ - شعباني إسماعيل ، المرجع السابق ، من 112.

² - المرجع نفسه ، ص 99.

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

غاية إنشاء المستثمرات الفلاحية بالنظر إلى احكام القانون رقم 19/87 هي ذات بعد

اقتصادي الهدف منها إضفاء قيمة على الوحدة الفلاحية حيث لا تكفي باستعمال الوسائل الموجودة بل تزيد من قيمة وسائل الإنتاج و تحرض المنتجين على الاستثمار بتوظيف أموالهم و فوائدهم من الربح للنهوض بهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني أين تصبح الفلاحة نشاط خاضع لمنطق الربح و المردودية الاقتصادية المكلفة بإنتاج المواد و السلع الزراعية الموجهة لتغطية الاحتياجات الضرورية للسوق الوطنية و تخصيص الفائض للتصدير .

- دعم حقوق المنتجين و مسؤولياتهم و مبادراتهم حسب شروط تلائم مجهوداتهم .

- تحقيق توزيع عقاري للمستثمرات الفلاحية بهدف جعلها مستثمرات يسهل التحكم فيها من حيث التنظيم من حيث تبعا لقدرات المجموعة الفلاحية .

- نظام تحفيزي و تمويلي يلائم تشجيع و تكيف العمل و توجيهه طبقا للأهداف

- تقليص التبعية الغذائية للخارج و التي تعجز الدولة عن الوفاء بمتطلباتها نتيجة ضعف مردودية القطاع مع إزالة كل تدخل يعرقل نمو و فعالية المستثمرة .

- سيس نظام لا مركزي يكرس استقلالية المستثمرات الفلاحية و يدمجها في الم
لاستقلالية (1).

- رفع الإنتاج و الإنتاجية و تحسينه بعصرنة أساليب و وسائل الإنتاج و تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم و إقامة صلة بين دخل المنتجين و حاصل الإنتاج (2).

4- عملية المستثمرات الفلاحية :

¹ - عجة الحيلالي ، مرجع سابق ، ص - 178 - 192

² - أحمد هني ، مرجع سابق ، ص 43.

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

من خلال ما نظرنا إليه حول عملية تحويل المزارع الاشتراكية إلى مستثمرات فلاحية

النتائج التالية :

- أن المستثمرات الفلاحية سيرت بطريقة فوضوية وذلك لانعدام التنظيم في العمل وسوء توزيع العتاد الفلاحي بين المستثمرات الفلاحية و نقص صيانة الآلات و المع .
- عدم وجود التاطير الكافي للمستثمرات الفلاحية وان وجدو فانه يتم إدماج هؤلاء المؤطرين و التقنيين في المستثمرات الفلاحية مع الفلاحين الأصليين أدى إلى عدم التفاهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج الفلاحي بصفة ،نتيجة للتحكم في العملية الإنتاجية ميدانيا من طرف الفلاحين و المعرفة النظرية للإطارات مما أدى إلى التضارب في المفاهيم و حدوث كثير من المنازعات و الخلافات .⁽¹⁾
- مطالب المؤممين في 1971 أراضيهم و قيامهم بعدة مسيرات بالدولة إلى مراجعة عملية التأميم و إعادة الأراضي المؤممة من الخواص بسبب تطبيق قانون الثورة الزراعية هذا أدى إلى تأخير عملية إعداد العقود بالنسبة لمجموعة من المستفيدين من المستثمرات .
- إن الإصلاحات الزراعية في القطاع الحكومي و التي تمت بموجب القانون 19/87 8 ديسمبر 1987 عليها القوى السياسية و الاجتماعية في غياب القانون الذي يحكم طريقة التوزيع و تكوين المستثمرات الفلاحية - كثير من المستفيدين في المستثمرات الفلاحية الخاصة منها الفردية أو الجماعية لا

¹ - إسماعيل شعباني ، مرجع سابق ، ص 112.

من أسلوب التخطيط إلى التحول عن الاشتراكية

ينتمون إلى القطاع الفلاحي بل هم من أصحاب النفوذ أو المعارف ومن بين هذه الفئ :

أجانب ، ضباط ، أساتذة ... فهم استفادوا من أحسن وأخصب الأراضي . (1)

- أعطيت الحرية التامة للمستثمرات الفلاحية لتسويق منتجاتها مما أدى للمستثمرين

بيع منتجاتهم إلى القطاع الخاص و ذلك لغياب مختلف مؤسسات التسويق الحكومية ، مما

أدى بالوسطاء إلى استغلال المستثمرين . (2)

و النتيجة التي يمكن التوصل إليها من هذا الإصلاح هو انسحاب الدولة من تسيير القطاع

العمومي الفلاحي و ترك الحرية للمستفيدين في تسيير مستثمراتهم و هي بمثابة الشروع

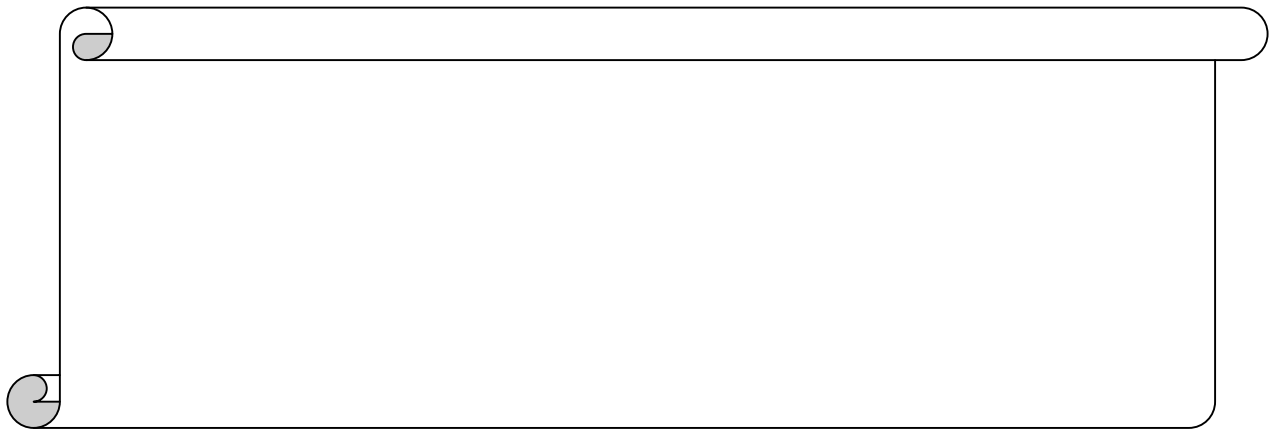
في خوصصة القطاع العمومي الفلاحي لصالح الفلاحين السابقين العاملين في المزارع

الاشتراكية . (3)

1 - الجيلا - 202 112 .

2 - مجدولين دهنه ، إستراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة آفاق تطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2006 ، 23 .

3 - عجة الجيلاي ، مرجع سابق ، ص 181 .



بعد تطرقنا لاستراتيجيات الجزائر في تنمية القطاع الزراعي تمكنا من إعطاء تقييم لهذه

الاستراتيجيات والتي نلاحظ في البداية أنها بعد نهاية الاستعمار الفرنسي أنها أثبتت الأهداف الجوهرية التي تخدم مصالح الشعب الجزائري من خلال تلبية حاجاته الغذائية و ذلك بتسخير كل الوسائل والإمكانيات و إتباع العديد من الإجراءات فأفرزت لنا النتائج التالية:

- إن الزراعة في الجزائر انحصرت في الزراعة المعاشية التي تلبى الحاجات الغذائية للسكان سواء كان هذا قبل الاستقلال أو بعده.

- من خلال التطورات التي أعقبت الاحتلال تبين لنا أن فرنسا كانت لها نوايا ظاهرة في الجزائر وتجلى ذلك في استيطانها بشكل رسمي وانتزاعها لأجود الأراضي باعتمادها على القوانين و المراسيم والإجراءات .

- لم يكن بمقدور الزراعة في الفترة الاستعمارية تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للسكان ذلك أن فرنسا جعلت من الأرض الجزائرية منتجة للمحاصيل التجارية المرتبطة بالأسواق الفرنسية من خلال زراعتها للكرمة .

- لم تكن في الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية هياكل اقتصادية تدعو للتنمية بسبب الإمكانيات القليلة و التي تعرضت للتخريب من طرف المعمرين عند رحيل المعمرين .

- بعد الاستقلال شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة بداية من التحول الاشتراكي الذي أعطى الإشارة الأولى للبرامج التنموية التي طغى عليها الطابع الاشتراكي.

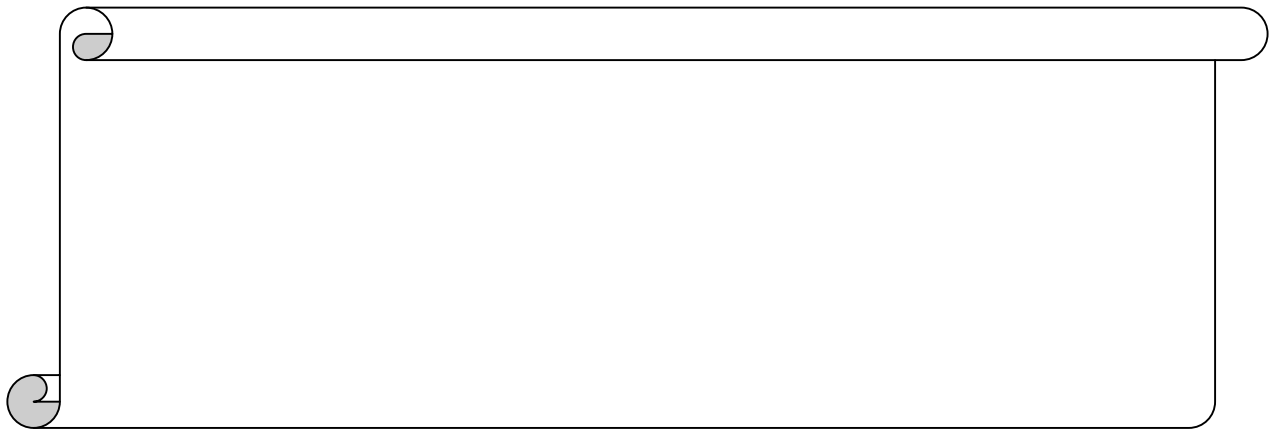
- إن التسيير الذاتي جاء كعمل اشتراكي بين الأفراد نتيجة هجرة الأوروبيين للمنشأة فقد كان بحافز وطني هدفه التحرر من الاستغلال الذي كان يمارسه المعمرون وضمان استمرار عمل المزارع .

- إن الإصلاحات التي حدثت في الجزائر المستقلة منها الثورة الزراعية كانت تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي لكن هذه التطورات لم تحدث تغيير في الريف الجزائري رغم أن بعض برامج التنمية تكلمت باسمه خاصة الثورة الزراعية .

- عرفت الجزائر ثلاث مخططات تنمية إضافة إلى المخططين التكميليين رغم محدودية أهدافها وارتكازها على تطوير القطاع الصناعي وضعف الإمكانيات إلا أنها أعطت دفعة قوية لتنمية القطاع الزراعي من خلال المشاريع و البرامج التي وضعتها .

- انسحبت الجزائر من تسيير القطاع العمومي الفلاحي فتركت الحرية للمستفيدين في تسيير مزارعهم في شكل مستثمرات الأمر الذي أعطى إشارة لخروج الجزائر عن الطابع الاشتراكي في القطاع الزراعي.

وخلاصة القول أن استراتيجيات الجزائر في تنمية القطاع الزراعي كانت في مجملها تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي و التخلص من التبعية الغذائية و تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن رغم هذه الأهداف والاستراتيجيات التي عملت الجزائر على تطبيقها إلا أنها بقيت مرتبطة بالسوق العالمية لاستيراد المواد الغذائية .



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرئيس

رقم 9327

تعليمات

من رئيس مجلس الثورة

الى :

- جهاز الحزب
- السيد/رئيس اللجنة الوطنية للثورة الزراعية
- السيد/وزير الداخلية
- السيد/وزير العدل
- السادة/أعضاء المجالس التنفيذية الموسعة للولايات

للاطلاع الى :

- السادة/أعضاء مجلس الثورة
- السادة/الوزراء وكتاب الدولة .

الموضوع :

تنظيم أعمال المرحلة الثانية التطبيقية .

في الوقت الذي تخوض فيه الثورة الزراعية معركة مرحلتها الثانية فإنه من الضروري امعان النظر من جديد في بعض المسائل التي تتعلق بتنظيم العمل في هذا الشوط الحاسم تنظيما محكما يرضى العقل والصواب ومن المؤكد أن جميع الهيئات المكلفة بتطبيق هذه المرحلة أصبحت تتوفر لديها النصوص والتعليمات اللائقة للقيام بمهمتها، وزيادة على ذلك قد شارك المسؤولون وأعضاء مجالس الولايات بصفة مباشرة في تحديد مساحات الملكية الخاصة، وبالتالي، ومن وراء النصوص والتعليمات والارقام، تبقى الحاجة الماسة الى ايجاد الجو السياسى الملائم الذى ساد المرحلة الاولى وتقوية أسبابه

وبعثة مرة أخرى بتجنيد القوى الحية الناشطة في البلاد وتعزيز كيان الاتحادات الفلاحية حول أهداف المرحلة الثانية من الثورة الزراعية تعزيزاً من شأنه أن يجعل الاتحادات تساهم مساهمة فعالة في التطبيق وتحقيق غاياته .

وعليه، عملاً بهذا الاهتمام ذاته، فاني أطلب من جميع المسؤولين المعنيين أن يقوموا بتنفيذ التدابير التالية : -

يقتضى الأمر قبل كل شيء أن تطبق الثورة الزراعية أثناء مرحلتها الثانية في جو من الوضوح وعدم الغموض، مثلما كان عليه الحال في المرحلة الأولى .

وهذا يعني في البداية وبدون هوادة مناهضة أية تجزئة لأهداف الثورة الزراعية ومعارضة أي تأويل غامض فوضوي في تحقيق هذه الأهداف . ولا ينبغي بالأخص أن يفصل تحديد الملكية عن مكافحة التغييب، كما أنه لا يمكن قطعاً ترتيب هذين المقياسين للثورة الزراعية حسب نظام أولوي يقدم أحدهما الآخر إذ أنه لن يوجد لذلك داع، فالتعليمات التي سبق أن وجهت اليكم كانت ترمي كلها إلى أحداث الواقع والأثر ذوي، الفعالية القصوى وتسعى إلى نيل استمرار منتظم في تسلسل عمليات التطبيق، وأنه يسوغ للمسؤولين في هذا المجال أن يحضروا على مستوى كل ولاية ميقاتاً خاصاً بانجاز المرحلة الثانية لتنسيق الأعمال في الزمن الملائم تؤخذ فيه بعين الاعتبار الوسائل المتوفرة الكفيلة بالتطبيق الدقيق لأهداف الثورة الزراعية . أما الوضوح، الذي لا بد من التأكيد عليه، فإنه مرهون كذلك بالشرح المستمر الموافق لكل مرحلة من مراحل الثورة الزراعية . وينبغي أن يكرس مجهود خاص للنشر والتوعية والتطبيق وذلك وفقاً للاوضاع المحلية المتعلقة بالانتاج والمساحات المقرر تحديدها في نطاق الملكية الخاصة بشكل تبقى فيه العدالة الاجتماعية الهدف الدائم بالنسبة للهيئات المكلفة بالتطبيق وشغلها الشاغل، ولذا، فاني أطلب من المسؤولين في الولايات وخاصة من المحافظين الوطنيين للحزب أن يشركوا بأسلوب محسوس اتحادات الفلاحين في أعمال التوضيح هذه كما أنه من اللازم أن تراعى في تطبيق النصوص والعمل بها جوانب الموضوعية والجد والانصاف بصفة تمنع قطعياً كل تدخل للمحسوبية وتنافي كل حل يؤثر الاغراض الشخصية على المصلحة العامة .

واني ألح من جديد على ضرورة العمل الدقيق بالتعليمات التي تنص على تطبيق أحكام المادة 174 من قانون الثورة الزراعية دون محاباة أو تحيز وانه

فى الوقت الذى تركز فى مجالس البلديات والولايات كل جهودهما فى سبيل هذه المهمة يلىق بالمسؤولين فى الولايات أن يسهروا على انجاح هذا المقياس الحاسم الذى من شأنه أن يختبر بصفة قاطعة التزام المناضلين وأعضاء المجالس الشعبية والموظفين لخدمة تشييد الاشتراكية وبناء صرحها .

فالوصول فى الموقف والعمل والموضوعية ذات الجد والانصاف والدقة الصارمة فى تطبيق القانون هى العوامل التى سوف تتوفر بفضلها أسباب تعزيز القوى الناشطة وتجنيدھا . وبالفعل، فان تطوع العمال والشباب والطلبة يترتب عليه تجنيد للقوى السياسية الهامة فى البلاد تجنيدا يهدف الى تدعيم مكاسب الثورة الزراعية والى توسيع رقعة نشاطها بأبعاد جديدة .

ولكن العنصر الحاسم فى كل ماسبق لا يخلو أن يكون ذلك السوعى الذى يتغلغل فى جماهير الفلاحين ليحملها على الانضمام الى الاتحادات الفلاحية والانخراط فى صفوفها وما ذلك الا حدث هام سوف يمتاز بالمدى التاريخي الشاسع البعيد اذا ادركنا بكل يقين كيف يسوغ لنا أن نلبي آمال الفلاحين المعوزين وصفار الفلاحين لنخرجهم من حالة الانتظار الزمن المخرج، وكيف يسعنا ان ندعم منظماتهم ونسير لها شيئا فشيئا ممارسة المسؤولية السياسية ممارسة مطلقة باسراكها فى تحويل الاسس والهيكل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمحيط الريفى، فنجاح الثورة الزراعية مرهون بنجاح الاتحادات الفلاحية ولا يمكن لاية سياسة زراعية ولاى جهد من جهود التنمية أن يتحقق على الدوام بدون أن يساهم فيهما الفلاحون الفقراء وصفار الفلاحين من خلال نظام عادل محكم وعليه فانه من الواجب فى هذه الظروف ان ينجح تنظيم الاتحادات الفلاحية طبقا للقوانين الاساسية التى ترتكز عليها وان تضم المجالس الشعبية البلدية الموسعة المسؤولين المنتخبين من بين اعضاء الاتحادات الفلاحية فى البلديات .

ثم أنه من الضروري كذلك اشراك الاتحادات الفلاحية من الآن فى انطلاق وتسيير التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات لكي يتاح لعضائها ان يتمكنوا بالتحضير والتكوين والتوعية ، من المساهمة فى تطبيق وتنفيذ مختلف المبادرات والابعاد التقنية والمالية الاقتصادية والاجتماعية التى تتضمنها المحافظة الاكيدة على الاطار الديمقراطي واللامركزي الذى هو المجال الطبيعي المنشود للثورة الزراعية والذى يكفل لجميع الأنظمة والمؤسسات الوطنية مساهمة فعالة مترابطة فى هذا المضمار .

وعلى كافة مسؤولي الولايات والولاة خاصة أن ينشطوا الهيئات البلدية على العمل في نطاق اللامركزية، ويبعثوا فيها روح المسؤولية والاجتهاد، وان يراقبوا مساعيها لكي تجتنب الثورة الزراعية عبر تطبيقها كل انواع التجزئة والتشتيت التي سوف يتوقع من جرائها خطر الانحرافات المهددة لسلامة الاهداف الوطنية ولتوازنها المحكم .

وانى لاهيب بهم أخيراً، ان يقدرُوا ما قد تحقق من نجاح في الانجازات الاولى وان يدعموا التعاونيات التي نشأت في المرحلة السابقة من الثورة الزراعية والتي تعتبر كوازع حاسم للتطورات الحالية والقادمة ، فان تحليل نشاط هذه التعاونيات والنتائج التي حصلت عليها لابد أن يكون الشغل الشاغل لجميع هيئات التطبيق وخاصة الاتحادات الفلاحية، وذلك ليتسنى اتخاذ التدابير الاصلاحية التمحيضية اللاتقة في اوانها وبدون تأجيل، وليتأتى لصغار الفلاحين المعوزين ان يتعرفوا على حقيقة النتائج المكتسبة وقد اصبحوا يتتبعونها بمزيد الاهتمام لان الانتصارات الثورة الزراعية ومكاسبها هي كذلك عبارة عن الانتاج ومقياس صادق لمحصوله .

وحيث ان تطبيق المرحلة الثانية بمالها من أهمية قصوى يقع في نفس الوقت الذي ينعقد أثناءه مؤتمر القمة لعدم الانحياز ببلادنا ، فاني احث جميع المسؤولين المكلفين بانجاح الثورة الزراعية على السعي الاكيد المستمر وراء رفع النتائج وتحسين المكاسب تحسينا متزايدا وعلى مضاعفة الجهود من أجل تشييد اشتراكية حقبة تتماشى واماني شعبنا الجسمام.

امضاء :

هواري بومدين

قائمة المصادر

والمراجع

:

1- الميثاق الوطني، 1976 وثيقة رسمية من الأرشيف الولائي

2- برنامج طرابلس، من نصوص جبهة التحرير الوطني، نشر
وثيقة رسمية من الأرشيف الولائي ولاية

3- مجموعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالثورة الزراعية 1973
الفلاحة و - الزراعي، وثيقة رسمية من الأرشيف

4- مجموعة النصوص التطبيقية المتعلقة بالتسيير الذاتي في قطاع
الفلاحة، وزارة الفلاحة و - الزراعي، وثيقة رسمية من
الأرشيف الولائي

5- ألكسي دوطو كفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و
الاستيطان، ترجمة إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية
2008.

6- عثمان بن حمدان خوجة، _ _ _، تقديم وتعريب محمد العربي
الزبيري الشركة الوطنية للنشر و التوزيع و الطباعة، الجزائر،
1982.

7- مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الشركة

الوطنية للنشر و التوزيع، 1974.

ثانيا : المراجع

1- أحمد توفيق ا جغرافية 1 ، دار الشريف ،
1948 .

2- ابراهيم مياسي من تاريخ الجزائر المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية، (د، ب) ، 2007.

3- أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية، (د، ب) 1991

4- أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، (د، ب)، (د، س).

5- اجرون شارل روبر ، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1919-
1971 1 . 2007

6- إسماعيل عبد الفتاح ، معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية للنشر و التوزيع القاهرة، 2008 .

7- اسما عين شامة ، النظام القانوني للتوجيه العقاري دراسة وصفية تحليلية دار هومة، (د، ب)، 2002 .

8- الغالي غربي ، فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958 –
السياسة ، غرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 .

9- الطاهر خلف الله ، التحول الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للريف الجزائري 1830-1962 – ، العدد 2 ، المتحف الوطني للمجاهد 1995.

10- الحافظ ستهم ، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال
ديوان المطبوعات الجامعية، (د، ب)، 1981

11- بشير كاش الفرحي ، مختصر وقائع ليال الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، طبعة خاصة بوزارة الجاهدين
2007.

12- - - ، الله و انطلقت ثورة الجزائر ، طبعة خاصة ،
النفائس للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 .

13- حلمي عبد القادر علي ، جغرافيا الجزائر طبيعية وبشرية
اقتصادية ، ط1 1968.

14- حنفي هلايلي ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني
1 دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2008.

15- جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث
المعاصر منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، المؤسسة الوطنية
- والنشر و الإشهار ، وحدة الطباعة بالرويبة و الجزائر ،
1994.

16- خالد أبو القمصان ، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر
ديوان المطبوعات الجمعية ، 2004 .

17- روبر ميرن ، مذكرات أحمد بن بلة ، ترجمة العنيف
، بيروت ، 1981.

18- رحمة منى ، السياسات الزراعية في البلدان العربية ، مركز
دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2000.

19- سلطان العيسى ، علم اجتماع التنمية 1، مطبعة الأهالي ،
سوريا ، 1990

20- سليمان يشنون ، الأزمة الجزائرية جذورها أبعادها
هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 .

21- عادل يوسف عوض ، محمد مدحت مصطفى ، الاقتصاد
مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع الإسكندرية ، 2011 .

22- عزيز خيرى، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، (د ،
1978 .

23- عبد الرحمان رزاقى، تجارة الجزائر الخارجية ، صادرات
الجزائر فيما بين الحرب العالميتين ، الشركة الوطنية للنشر
1976.

24- عبد العالي دبله ، الدولة الجزائرية الحديثة ، الاقتصاد
والمجتمع والسياسة ، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة
2004.

25- عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ،
السلام ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979

26- التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط
ديوان المطبوعات الجامعية (د ، ب) 1982.
27- عبد الحميد زوزو ، نصوص ووثائق في تاريخ
الجزائر المعاصر 1830-1962 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،
1984.

28- الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين
الحربين 1914-1939 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
2007.

29- عدة بن داهة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان
الاحتلال الفرنسي للجزائر 1930-1962 1 ، طبعة خاصة
المجاهدين .

30- الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان
الاحتلال الفرنسي للجزائر 1930-1962 2 ، طبعة بوزارة
المجاهدين .

31- عجة الجيلالي ، أزمة العقار الفلاحي ، ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008.

32- فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت ، لبنان 2001.

33- فويلكوف ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 2 1976.

34- كمال حمدي أبو الخير ، بحوث ودراسات في استراتيجية التنمية الزراعية مكتبة عين شمس ، (د، ب)، 1997
35- محمد طيبي ، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي 1، ابن النديم والتوزيع ، الج 2009 .

36- محمد السويدي ، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،(د،ب)، 1986.

37- محمد عيساوي ، نبيل شريخي ، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع الأبيار ، 2011.

38- محفوظ سماتي ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها ، ترجمة الصغير بناني ، عبد العزيز بوشعيب ، منشورات دحلب ،(د، ب) 2007 .

39- محفوظ قداش ، جيلالي صاري ، الجزائر صمود ومقاومة 1830-1962، ترجمة من الفرنسية إلى العربية أوزينية خليل، ديوان الجامعية (د ، ب) ، 2012 .

40- الحركة الوطنية الجزائرية ، شركة دار
للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2011 .

41- محمد العيد مطمر ، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية
الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2003..

42- محي الدين عميرة ، أيام مع الرئيس هاري بومدين
وذكريات — 1، دار اقرأ للنشر والتوزيع والطباعة ،
بيروت، 1995 .

43- محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة
تنظيم مسارها في الجزائر 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية
1999.

44- سياسة تخطيط التنمية وإعادة
تنظيم مسارها في الجزائر، 2، ديوان المطبوعات الجامعية
1999 .

45- القطاع التقليدي في الزراعة
الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

46- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية
مفهومها نظرياتها سياستها الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر
2003.

47- نسيم بهلول ، في - تيجية ر هومة للنشر والتوزيع ،
2010 .

48- ناصر الدين سعيدوني ، ثُر منطلقات و أفاق مقاربات
لوقائع الجزائر من خلال مقاربات تاريخية 1، دار العرب
الإسلامي ، بيروت، 2000 .

49- نور الدين زمام ، السلطة الحاكمة ، الخيارات التنموية
بالمجتمع الجزائري 1962-1968 1، دار الكتاب العربي
2002.

50- يحي بوعزيز ، مع تاريخ الملتقيات الوطنية و الدولية
و ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،
1999 .

ثالثا :الكتب باللغة الفرنسية

1-Solaiman Badrani , «Lexpriens Algérien CHier du
Cred» ,Alger.

2- Mohammed Alhosin Beni Saad , «Economie du
Developement D'Alger2 ,Alger,1987.

3-Boudgmaà Haichor,« Le Défi-agro Alimentair de
la L'gérei» ,c ,p u, Alger .1992.

4-solaiman badrani ,« l'agricultur algerien de
puis1966 pu economica» , alger et paris ,1981.

5- Jean-Marie Mathy ,«Comprendre La Stratégie
Economica» , Paris , 1995 .

ثالث : الموسوعات

1- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة الكبرى من أ إلى ث ،ج1، المؤسسة
العربية للدراسات و النشر ، دار الهدى ، بيروت (د ، س) .

2- سمير بوريمة ، أطلس الجزائر والعالم ، مراجعة محمد الهادي لعروق ، دار
الهدى عين مليلة ، الجزائر،(د ، س).

رابعاً : المعاجم

1- المعاجم باللغة العربية :

- المعجم الأبجدي ، معاجم دار الشرق ، ط3، بيروت ، 1967 .
- المعجم العربي الأساسي ، تأليف جماعة من كبار اللغويين العرب للمنظمة العربية للتربية والثقافة ، الجزائر ، د س .

2- المعاجم باللغة الفرنسية

1-Oxford, Jeme Edision London ,2004 .

2-Larous, LA PrésentT Edition France , 2007.

رسائل الدكتوراه والماجستير:

- 1- عبد القادر ريلمان ، تغيير النظام الزراعي في الجزائر وأبعاده الثقافية المرحلة 1971-1978 ، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر ، 1984-1985 .
- 2 - عبد الرحمان أبو حلو، نظرية العمل التجاري في ظل التحول الاشتراكي في الجزائر جامعة الجزائر معهد الحقوق والعلوم الإدارية، رسالة دكتوراه الدولة في القانون الخاص،معهد الحقوق و العلوم الإدارية جامعة الجزائر ،(د ،س).
- 3- رابح زبيري ، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر آثارها على تطوره رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 1998،1997 .

4- إسماعيل شعباني ، آثار التوجه نحو خصوصية القطاع العمومي بالجزائر ، رسالة دكتوراه ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1997-1998.

5- موسى رحماني ، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي و تطور الإنتاج الفلاحي و أثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962- 1987 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1990.

6- محفوظ بن حامد لعشب، التحول الاشتراكي في الجزائر ومدى تأثيره على عقود الاستثمار ، رسالة دكتوراه الدولة في الحقوق، جامعة الجزائر معهد الحقوق والعلوم الإدارية.

7- فاطمة الزهراء طاهري، تسير المخاطر الزراعية، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم التسيير، جامعة محمد خيضر 2010 / 2011.

8 - وسيلة السبق، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص عقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2004.

9 - يوسف بالنور، التنمية ومشكلة الفقر في الجزائر دراسة حالة مدينة واد سوف، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2003- 2004.

المجلات:

- 1- احمد حسين السليمانى ، نزع الملكية العقارية للجزائريين ، مجلة المصادر ، إصدار المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد 6 ، الجزائر ، 2002.
- 2- أحمدمقدم ، القطاع العام في الجزائر 1984 ، إحصائيات مجلة ربع سنوية مطبعة الديوان الوطني للإحصائيات ، المؤسسة الوطنية لتوزيع الصحف ، الجزائر ، 1985.
- 3- خميس خليل ، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 9 ، جامعة ورقلة ، 2011.
- 4- عثمان بلقندوز ، دراسات في الاقتصاد الجزائري الاستثمار الزراعي أمام حتمية وجوب الحل العاجل ، مجلة المجاهد الأسبوعي ، العدد من 7 إلى 10 1980 .
- 5- سليم عبد الوهاب ، مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي 1962 الأسباب المجريات القرارات ، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد السادس ، جامعة بن خلدون ، تيارت ، 2013 .

الملتقيات

- 1- عدة بن داهة ، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، منشورات الجزائر ، 2007.
- 2- عدة بن داهة ، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887-04-28 و 1897-02-16 ، الملتقى الوطني الثاني حول

العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ، المركز الوطني
للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 المنعقد
بولاية سيدي بلعباس يوم 21 ماي، 2006 .

القوانين :

- 1- استغلال الأراضي الفلاحة التابعة لأملاك الدولة والصادرة بالجريدة الرسمية بتاريخ 1987 6 19- 87 8 ديسمبر 1987 والمتضمن كيفية بتاريخ 1987. 50
- 2- التعليم الرئيسية رقم والصادرة بتاريخ 17 مارس 1981 والمتبوعة بالمنشور الوزاري رقم 707 والصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981 الصادرة بالجريدة الرسمية.

فهرس الموضوعات

إهداء

مقدمة

الفصل الأول : إستراتيجية التنمية الزراعية

أولا :الإطار المفاهيمي

- 1- مفهوم الإستراتيجية.....09_ 08
- 2- مفهوم التنمية.....10_09
- 3- مفهوم التنمية الزراعية.....11_10

ثانيا : واقع الزراعة في الجزائر خلال العهد الاستعماري

- 1- اقتصاد موجه لخدمة الاستعمار.....15_ 11
- 2- القوانين والتشريعات23_15
- 3- ظهور البرجوازية الإقطاعية.....26_23

الفصل الثاني : واقع الزراعة في الجزائر بعد الاستقلال

أولا: التنمية الزراعية في ظل النظام الاشتراكي 1960-1962

- 1- من الرأسمالية إلى الاشتراكية.....29_ 28
- 2- مؤتمر طرابلس.....30_29
- 3- الحتمية الاقتصادية.....32_30

ثانيا:التسيير الذاتي

- 1- أجهزة التسيير الذاتي.....36_32
- 2- مراحل التسيير الذاتي.....37_36
- 3- نتائج التسيير الذاتي.....39_37

ثالثا:الثورة الزراعية

- 1- مراحل تطبيق الثورة الزراعية.....43_41
- 2- أهداف الثورة الزراعية (اقتصادية، اجتماعية).....48_43
- 3- نتائج الثورة الزراعية50_48

الفصل الثالث: من أسلوب المخططات إلى بداية الخروج عن الاشتراكية

أولا: أسلوب المخططات

- 1- المخطط الثلاثي 1967-1969.....54_52
- 2- المخططين الرباعيين 1970-1979.....58_54
- 3- المخططين الخماسين 1980-1984.....61_58
- 4- تقييم عام للمخططات.....64_61

ثانيا: بداية الخروج عن الاشتراكية

- 1- التحول من المزارع الاشتراكية إلى المستثمرات الفلاحية.....67_64
- 2- تكوين المستثمرات الفلاحية.....69_67

فهرس الموضوعات

- 3- أهداف إنشاء المستثمرات الفلاحية.....69_ 70
- 4- نتائج إنشاء المستثمرات الفلاحية.....70_ 72
- الخاتمة.....73_ 74